

مشروع
قانون المنافسة
الأردني الجديد:
انجاز يتحقق وتحسن مطلوب



مشروع
قانون المنافسة
الأردني الجديد:
انجاز يتحقق وتحسن مطلوب





جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم





صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبدالله ولي العهد



المحتويات

- ٨ كلمة معالي الأستاذ سامي قموه، وزير الصناعة والتجارة.
- ٩ كلمة معالي المهندس عامر الحديدي، وزير الصناعة والتجارة السابق.
- ١١ كلمة الأستاذ مصطفى ناصرالدين، المدير التنفيذي لطلال أبوغزاله وشركاه الدولية.
- ١٢ كلمة الدكتور مارتن بك، الممثل المقيم لمؤسسة كونراد آديناور مكتب عمان الأردن.
- ١٣ «تطبيق قانون المنافسة في الأردن» - الأستاذ حسين الحمداني، مدير المنافسة - وزارة الصناعة والتجارة.
- ٢٠ «الإستراتيجية الوطنية نحو قانون منافسة عصري» - القاضي الدكتور أمجد الشريده - قاضٍ في محكمة شمال عمان.
- ٢٦ «مقارنة التجارب العربية في مجال قوانين المنافسة وخاصة التجربة الأردنية» - الأستاذ محمد بن فراج - خبير في المنافسة، مستشار لوزير التجارة وممثل الوزير في مجلس المنافسة (الدفاع عن المصلحة العامة).

معالي الأستاذ سامي قموه

وزير الصناعة والتجارة



سواءً من خلال توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال المنافسة أو من خلال برامج تدريبية وزيارات لمجموعة من الهيئات والمنظمات المعنية بالمنافسة على مستوى العالم حيث ترتبط الوزارة حالياً باتفاقيات تعاون في مجال المنافسة مع كل من المغرب، تونس ومصر. كما أن الوزارة بصدد عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعاون في مجال المنافسة مع كل من اليمن، السعودية، سوريا والكويت.

كما تسعى الوزارة إلى تعديل التشريعات القانونية الخاصة بالمنافسة على ضوء ما ينتج عن التطبيق العملي للقانون وفقاً لأفضل التجارب الدولية.

وتكريساً لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص والذي تهدف الوزارة من خلاله إلى زيادة درجة التعاون ما بين القطاعين وخاصة فيما يتعلق بالتشريعات الناظمة للاقتصاد في المملكة، فقد قامت الوزارة بتبني مبادرة مجموعة طلال أبو غزالة و مؤسسة كونراد أديناور الألمانية لعقد ندوة وطنية بعنوان «مسودة قانون المنافسة الأردني الجديد: الجاز يتحقق وتحسن مطلوب».

وقد انبثق عن هذه الندوة لجنة تضم نخبة من أصحاب الاختصاص من القطاعين العام والخاص، حيث عملت اللجنة وفقاً لمنهجية علمية على دراسة أحكام قانون المنافسة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ واقتراح مجموعة من التعديلات الضرورية على نصوصه لمعالجة الثغرات الحالية، الأمر الذي ساهم في وضع الإطار العام لتعديل القانون والخروج بتشريع عصري يحافظ على توازن السوق وحماية المستهلك.

و يعد هذا الكتاب مرجعا للدارسين والباحثين والمهتمين بقانون وسياسة المنافسة في ظل ندرة الكتب العربية التي تبحث في هذا المجال، لما يحتويه من أوراق عمل ومناقشات مجموعة من الخبراء الأردنيين والعرب، واستعراض ما تم إجازته في مجال تطبيق قانون وسياسة المنافسة في المملكة على مدار سنوات التطبيق.

و تثنم وزارة الصناعة والتجارة هذه المبادرة التي أطلقتها مجموعة طلال أبو غزالة و مؤسسة كونراد أديناور الألمانية التي شكلت خطوة رائدة في عملية بناء وترجمة السياسات الاقتصادية الوطنية والتشريعات الناظمة، ما له الأثر الأكبر في تحسين بيئة الاستثمار في المملكة من منظور عام وشامل لكافة القطاعات الوطنية المساهمة في بناء حاضر ومستقبل هذا الوطن.

نتهجهج وزارة الصناعة والتجارة دوراً ريادياً في عملية تطوير وتنفيذ السياسات، التشريعات والبرامج الهادفة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار بما يزيد من جاذبية الأردن الاقتصادية ويضمن الحماية لحقوق ومصالح المستهلكين وقطاع الأعمال. حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، يتطلب وجود بيئة اقتصادية قائمة على المنافسة الصحية تعمل وفق آليات السوق فقد جاء قانون المنافسة رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٤ إيماناً من الوزارة بالتجديد والتحديث وبما يواكب الإفتتاح الاقتصادي والتطورات السريعة محلياً، إقليمياً ودولياً، و لتلبية طموحاتنا في تنمية الاقتصاد الوطني وخدمة المستثمرين ورجال الأعمال والمستهلكين

عليه فقد اتخذت وزارة الصناعة والتجارة مجموعة من الإجراءات في سبيل تطبيق أحكام قانون المنافسة، والتي اشتملت على تأسيس مديرية المنافسة بالوزارة وتدعيمها بالكوادر المتخصصة والتي تخضع بشكل مستمر للتأهيل والتدريب اللازم، وما لا شك فيه أن حجم القضايا التي تم التعامل معها منذ إنشء مديرية المنافسة في الوزارة لدليل واضح على الدور الفاعل الذي لعبته الوزارة في تطبيق أحكام قانون وسياسة المنافسة، حيث أن مجموع القضايا التي تعاملت معها المديرية منذ تأسيسها ولغاية عام ٢٠١٠ قد بلغ (٣١٤) قضية توزعت وفقاً لطبيعتها إلى شكاوى و عمليات تركيز اقتصادي و طلبات استثناء و استشارات حول مسائل تتعلق بالمنافسة فضلاً عن مجموعة من الدراسات والتحريات التي قامت بها المديرية حول القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي يتم نشر المعلومات بشأنها في تقرير المنافسة السنوي الذي تصدره الوزارة، كما قام المجلس القضائي بتسمية القضاة والمدعين العامين المختصين بالنظر في قضايا المنافسة.

وعمدت الوزارة إلى ربط الصلة بهيئات المنافسة الدولية

معالي المهندس عامر الحديدي

وزير الصناعة والتجارة



مجال تطبيق سياسة وقانون المنافسة. حيث اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات في سبيل التطبيق الأمثل لسياسة المنافسة على مدى الأعوام القليلة الماضية.

فمع صدور القانون المؤقت عام ٢٠٠٢ تأسست مديرية المنافسة في الوزارة ورفدت بالكوادر المتخصصة التي تخضع إلى التأهيل والتدريب المستمرين. كما شكلت لجنة لشؤون المنافسة. كما بادر المجلس القضائي بتسمية القضاة والمدعين العامين المختصين بالنظر في قضايا المنافسة. وعمدت الوزارة إلى ربط الصلة بهيئات المنافسة الدولية سواءً من خلال توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال المنافسة أم من خلال إعداد البرامج التدريبية أو ترتيب الزيارات لمجموعة من الهيئات والمنظمات المعنية بالمنافسة على مستوى العالم. وقد كان للوزارة دور كبير في تدريب وتأهيل الكوادر العربية المسؤولة عن تطبيق قانون المنافسة في كل من السعودية، اليمن وسوريا.

كما تعمل الوزارة بصورة متواصلة على تنظيم برامج التوعية بقانون المنافسة وسياساتها من خلال عقد المؤتمرات وإقامة الندوات التي تستهدف جميع شرائح المجتمع والفعاليات الاقتصادية المعنية على مستوى المملكة. وحضرت الوزارة حالياً لعقد المؤتمر الوطني الثالث للمنافسة في الربع الأخير من هذا العام ليكون فرصة لتبادل الخبرات بين المعنيين بسياسات وقوانين المنافسة حيث يشارك في المؤتمر مجموعة من خبراء المنافسة المحليين والعرب والدوليين.

وفي مجال التطبيق فإن الوزارة تتعامل مع قضايا المنافسة وفقاً لمنهجية علمية تتضمن إجراء الدراسات القانونية والتحليل الاقتصادي المستفيض حول الممارسات الموصوفة بهدف التحقق من مدى مخالفتها لأحكام قانون المنافسة على ضوء التجارب الدولية. وبناءً على ما أفرزه التطبيق العملي للقانون فقد خضع قانون المنافسة إلى المراجعة وبدأ

تسعى وزارة الصناعة والتجارة إلى تحفيز بيئة الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال وضع الأسس لاقتصاد وطني متنوع قائم على صناعات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تساهم بإيجاد وظائف نوعية للمواطنين وتحسين مستواهم المعيشي. كما تُنفذ الوزارة برامج وسياسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الصناعة والخدمات لرفع مستوى تنافسيتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي. كما تولي الوزارة اهتماماً كبيراً في تطوير البرامج والسياسات لتعزيز القدرات التنافسية للشركات الأردنية في الأسواق العالمية مع تعظيم استغلالها من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّع عليها الأردن مع مختلف دول العالم.

لقد حددت الحكومة الأردنية استراتيجياتها التنموية في جميع المجالات وفق رؤية محددة وأهداف بيّنة. وتدل المؤشرات الاقتصادية على أننا قطعنا شوطاً كبيراً في تحقيق ما كنا نصبو إليه في جميع المجالات على الرغم من انعكاسات الأزمة المالية العالمية السلبية على معظم اقتصادات الدول في العالم. فلقد استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى ٧,٨٪ خلال العام الماضي ٢٠٠٩ وانخفضت معدلات البطالة إلى ١٢,٤٪ وارتفعت الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لتصل إلى ١,٨ مليار دينار منها ٣٩٪ استثمارات أجنبية خلال العام ٢٠٠٩. كما ارتفعت احتياطات المملكة من العملة الأجنبية إلى حوالي ١٠,٨ مليار دولار أي بزيادة نسبتها ٤٠٪ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٨. وانخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة مقدارها ١٤,٨٪. وإن هذا يشير إلى أن الاقتصاد الأردني يسير على خطى ثابتة وحثيئة بإجاه التغلب على جميع التحديات الاقتصادية التي تواجه هذا البلد بفضل التوجيهات الملكية السامية.

تهدف سياسة المنافسة في الأردن إلى ترسيخ مبادئ قواعد السوق وحرية الأسعار وفق الضوابط المنظمة لحرية المنافسة الهادفة إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في المملكة وحماية مصلحة المستهلك وضمان نزاهة المعاملات التجارية ومنع التحالفات والترتيبات الضارة. كما تهدف إلى الحماية من التعسف في استغلال الوضع المهيمن وتنظيم هيكلية السوق من خلال مراقبة وضبط عمليات التركيز الاقتصادي لضمان عدم الإخلال بالمنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتعد التجربة الأردنية من التجارب الرائدة في المنطقة في

السير في إجراءات تعديله بهدف التطبيق الامثل لسياسة وقانون المنافسة.

وقد كان لسياسة الوزارة في تطبيق القانون الأثر الإيجابي والفوري في الحفاظ على توازن السوق في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث عمدت الوزارة إلى منح الخالفين فرصة للرجوع عن المخالفة وتصويب أوضاعهم وفقاً لأحكام القانون. شأنها شأن معظم الدول المتقدمة في مجال المنافسة وخصوصاً في السنوات الأولى لتطبيق القانون.

وما لاشك فيه أن حجم القضايا التي تم التعامل معها منذ إنشاء مديرية المنافسة في الوزارة لدليل واضح على الدور الفعال الذي مثلته الوزارة في تطبيق أحكام قانون وسياسة المنافسة. حيث إن مجموع القضايا التي تعاملت معها المديرية منذ تأسيسها ولغاية النصف الأول من العام الحالي بلغ (٢٨٠) قضية توزعت وفقاً لطبيعتها إلى: شكاوى وعمليات التركيز الاقتصادي وطلبات الاستثناء والاستشارات حول المسائل التي تتعلق بالمنافسة فضلاً عن مجموعة من الدراسات والتحريات التي قامت بها المديرية.

كما أحالت الوزارة عدداً من المؤسسات المخالفة لأحكام القانون إلى المدعي العام المختص. حيث أصدر القضاء قرارات بالإدانة في معظمها وفرض الغرامات المالية على الخالفين. فيما لا تزال باقي الشكاوى قيد النظر لدى المحاكم المختصة.

إن قرارات الإدانة القضائية القطعية تعد مؤشراً واضحاً على سلامة الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في التعامل مع قضايا المنافسة. خاصة فيما يتعلق بإجراءات التحقيق التي يجريها موظفو المديرية المتمتعون بصفة أفراد الضابطة العدلية، وتوافق هذه الإجراءات قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفي النهاية اشكر مجموعة طلال أبوغزاله ومؤسسة كونراد آديناور على تنظيم هذه الورشة التي تركز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف النهوض بالتشريعات الوطنية الناضجة للنشاط الاقتصادي في المملكة لما فيه مصلحة الوطن وضمان رفاه المواطن.



وإدراكاً منا لهذا الشعور الإيجابي، وبترحيب كبير من قبل معالي المهندس عامر الحديدي وتنسيق عالٍ من قبل مؤسسة كونراد آديناور - مكتب عمان، لكي نصل إلى ثالث ميز للعامل معاً. فقد نظّمنا ندوة متخصصة في مجال المنافسة ومدى أثرها على الإقتصاد بما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

لا بد هنا من الإشارة إلى أنّ سعادة الدكتور طلال أبوغزاله بصفته رئيس الإئتلاف الدولي لتقنية المعلومات والإتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة له الدور الأكبر والأبرز في إضفاء تجربة فريدة للعامل مع منظومة الأمم المتحدة في تأسيس البنى التحتية لمفهوم التنمية المعرفية المستدامة في منطقتنا العربية من خلال إطلاق مشروع المُعاون الإلكتروني كأداة إستراتيجية لتسخير تقنية المعلومات والإتصالات في خدمة أهداف التنمية الشاملة، حيث يعد نافذة الكترونية تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من خلال تقنية المعلومات والإتصالات.

وفي الواحد والعشرين من أيلول من هذا العام، أطلق سعادة الدكتور طلال أبوغزاله مبادرة عالمية لتسخير التقنيات الرقمية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك، وقد حظيت هذه المبادرة بالترحيب الكبير من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، وتتألف هذه المبادرة التي أطلق عليها اسم «التمكين الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية» من مجموعة من أدوات الإنترنت التي تهدف إلى تزويد المستخدمين في جميع أنحاء العالم بالموارد والأدوات اللازمة لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني بدعم من الحكومات والشركات الخاصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

لقد دأبت مجموعة طلال أبوغزاله من خلال دورها المهني في تقديم كل ما من شأنه مساعدة مؤسساتنا الوطنية بصفتها الشركة الرائدة في العالم العربي في مجالات الخدمة المهنية ومن خلال دورها الأكاديمي الذي لا يقتصر على تأهيل كثير من المهنيين في المجالات الإدارية والمالية والتجارية متمثلة بكلية طلال أبوغزاله للدراسات العليا في الأعمال بل قد يتعداه للمشاركة في دعم وتعزيز قدرة القطاع الخاص وتنافسيته في جميع المجالات محلياً وإقليمياً ودولياً وإيجاد بيئة قانونية ومؤسسية وتجارية تساهم في إيجاد سوق يشجع الابتكار ويقدم الخدمات والسلع بأسعار مقتر علىها للمواطنين من خلال عقد ورش للعمل والدورات التدريبية المتخصصة في إيجاد المناخ الإقتصادي المناسب لمواكبة التطورات المطلوبة بما فيها العمل على إحداث التحولات التشريعية الملائمة في إطار مفهوم التنمية الإقتصادية المستدامة.

إنّ القطاع العام الذي لا يألُ جهداً في المساهمة الحيوية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، وأثره الذي ينعكس بشقيه الإيجابي والسلبي على مستوى معيشة المواطن بصورة خاصة يسعى دوماً لإيجاد بيئة استثمارية منافسة تقوم على توسيع القاعدة الاستثمارية من خلال إتاحة الفرصة للمستثمر المحلي والأجنبي للعمل ضمن هذه البيئة الإستثمارية الحقيقية والمنافسة.

وكما نعلم، فقد تضمن برنامج الحكومة لعام ٢٠١٠ توجيهاً صريحاً لدور القطاع الخاص بالتعاون مع القطاع العام بالإستثمارية في دراسة المزايا التنافسية التي يتمتع بها الإقتصاد الأردني وذلك من خلال إجراء دراسة معمقة وعلمية لجميع القطاعات، ليصار إلى خفيها وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار اللازمة، وتوفير متطلبات إنجازها، وإعطاء الأولوية للمشروعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للأيدي العاملة الأردنية.

ومن هنا لا بد أن ننتهز الفرصة اليوم بالثناء على دور وزارة الصناعة والتجارة الريادي في المضي قدماً نحو عملية التطوير والتحديث من أجل الخروج بتجربة أردنية ناجحة لتوظيفها وتطبيقها لمن يرغب في باقي الدول العربية.

الدكتور هارتن بك الممثل المقيم مؤسسة كونراد آديناور - مكتب عمان في الأردن

وهذه التظاهرات هي من أفرزتها الرغبة العارمة في الحد من الفساد إلى جانب غير ذلك من الأمور.

وقد حقق الكثير من الإنجازات. ولكن في الوقت نفسه يُعدُّ تقديم مزيد من التحسينات أمراً ضرورياً. إذ لا بد من الأخذ بالحسبان أن جودة القانون سيكون مرهوناً بقدر تنفيذه وتطبيقه. وعليه، لا بد من تمكين أصحاب المشروعات الذين يخسرون الميزات نتيجة لانتهاكات قانون المنافسة للحد من التحالفات. وإضافة لذلك، ينبغي تدريب القضاة على قانون المنافسة من أجل تقييم التحالفات بصورة جيدة ويجب تمكينهم لتحسين المنافسة بما فيه خير ومنفعة للأردنيين كافة.

وتلتزم مجموعة طلال أبوغزاله وشركاه الدولية ومؤسسة كونراد آديناور في عمّان بالسعي نحو تحقيق الغاية الرامية إلى تحسين قانون المنافسة الأردني. وإننا نطمح بثقّة تامّة أنّ الكتيّب الحالي سيكون مفيداً لكل من يشاركنا السعي نحو تحقيق هذا الهدف.



يأتي الكُتَيْبُ الحالي نتيجة التعاون الطويل والمثمر بين مجموعة طلال أبوغزاله وشركاه الدولية ومؤسسة كونراد آديناور في عمّان. وكانت ورشة العمل التي عقدت في ٢٧ أيلول ٢٠١٠. وتعرض وقائعها حالياً للجمهور. واحدة من عدد من المشروعات المشتركة الناجحة. وتفتخر مؤسسة كونراد آديناور في عمان على وجه الخصوص بأنها استطاعت بفضل الخبرات القيّمة لشريكها المميز. المساهمة في تحسين قانون المنافسة الأردني.

وتكتسب جهود تحسين قانون المنافسة الأردني قدراً كبيراً من الأهمية في عملية التحديث في الأردن لثلاثة أسباب على الأقل. الأول أنّ قانون المنافسة الحديث سيساعد الأردن في تلبية المعايير الدولية وفي التعبير عن صورة الأردن على أنّه بلد يتمتع باقتصاد حديث. وسيسهّم ذلك أيضاً في الجهود الأردنية المبذولة من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما السبب الثاني فهو أنّ قانون المنافسة المحسن سيؤثر إيجاباً على حياة المواطنين الأردنيين لأنه سيرفع مستوى المنافسة المشروعة بين المنتجين في الأردن من خلال تقليص الاحتكار واحتكار النخبة. وعلاوة على ذلك، فإنّه سيعود بالنفع على المستهلكين لأنهم سيستفيدون في النهاية من المنافسة عندما يدفعون أسعاراً عادلة عند شراء منتجاتهم من السوق. من هنا سيكون قانون المنافسة الحديث عنصراً اجتماعياً مؤثراً. أمّا السبب الثالث. والذي قد يكون السبب الأهم. فهو أنّ قانون المنافسة الحديث سيساعد على الحد من الفساد. ومن المنظور السياسي. يظهر هذا الأمر حساساً نظراً لاندلاع التظاهرات الاجتماعية في الشرق الأوسط في تونس ومصر أولاً لتنتشر لاحقاً في جميع أرجاء العالم العربي.

الأستاذ حسين الحمداي

مدير مديرية المنافسة

«تطبيق قانون المنافسة في الأردن»

والاجتماعية التي تهدف السياسات الحكومية لتحقيقها وجعلها واقعاً ملموساً للجميع. ومن هذا المنطلق، يبرز الدور الهام الذي تمثله وزارة الصناعة والتجارة في الالتزام بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية في توفير ما يلزم من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بمستواه ومجابهة ما يعترض طريقه من تحديات ومحاولة تذليل جميع العقبات التي يمكن ان تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية.

الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون:

أولاً: مديرية المنافسة

أنشئت مديرية المنافسة لتكون الجهة الإدارية المحولة بتطبيق أحكام قانون المنافسة وأدرجت ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٢/١٨ / ٢٠٠٢. حيث تتولى مديرية المنافسة المهام والصلاحيات الموكلة إليها سناً لأحكام المادة (١٢) من القانون، والتي تشتمل على ما يلي:

- تقصي المعلومات للكشف عن الممارسات الخلة بقواعد المنافسة.
- إجراء التحقيقات في الممارسات التي تكتشفها أو بناء على ما تلقاه من شكاوى وادعاءات أو تلك التي تكلفها بها المحاكم المختصة.
- تلقي ومتابعة الطلبات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي واعداد التقارير والتنسيبات ومشروعات القرارات بشأنها.
- اصدار آراء توضيحية بالمسائل المتعلقة بعملها وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤسسات .
- المساهمة في اعداد الخطة العامة للمنافسة والتشريعات الخاصة بها وأي دراسات تتعلق بها.
- العمل على نشر ثقافة المنافسة وحمايتها وتشجيعها.
- الاستعانة بالخبراء أو المستشارين من خارج الوزارة لأجاز أي من الاعمال التي تدخل ضمن صلاحياتها.
- التعاون مع الجهات المماثلة خارج المملكة لغايات تبادل المعلومات والبيانات وما يتعلق بتنفيذ قواعد المنافسة.

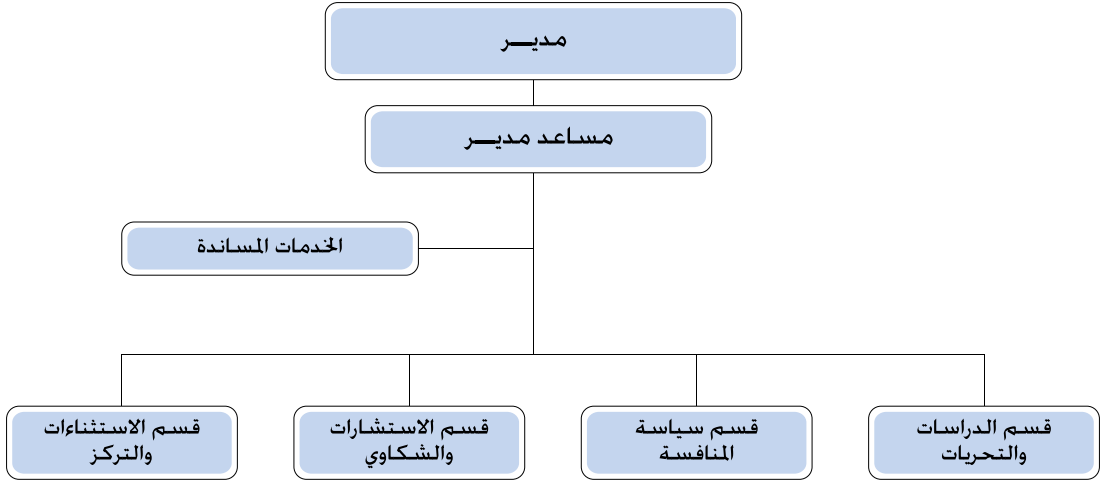
ويعُدُّ موظفو مديرية المنافسة المفوضون خطياً من الوزير من أفراد الضابطة العادلة. حيث يمكن للموظف وبتكليف من مدير المنافسة أن يقوم بما يلي:

لقد مر الإقتصاد الأردني منذ استقلال المملكة الأردنية الهاشمية بخمسة عقود شهدت دورات اقتصادية متنوعة، وقد اختلف دور الدولة الأردنية في الاقتصاد الوطني تبعاً لمتطلبات كل فترة. ففي حين كانت فترة الخمسينيات والستينيات مرحلة تدخل للدولة نتيجة قلة الإمكانيات المادية لدى القطاع الخاص من جهة وتخوفه من المخاطرة من جهة أخرى. فإن فترة التسعينيات شهدت تغيرات هائلة تمثلت في انتشار ثقافة الانفتاح التجاري وعودة الأسواق. وسعى الأردن حينئذٍ لمواكبة هذه المتغيرات وذلك بالاندماج العالمي حيث دأبت الحكومة الأردنية منذ أوائل العقد الماضي على اتخاذ منظومة واسعة من السياسات والإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحرير الاقتصاد، والتخلص من التشوهات التي جمعت عن سيطرة القطاع العام وتعطيل قوى السوق وتخصيص الموارد المتاحة على أسس ابعدها ما تكون عن الكفاءة والفاعلية.

ويقوم اقتصاد السوق الحر على العرض والطلب وتحرير الأسعار من أي قيد عدا ما يفرضه مبادئ المنافسة الحرة، ويعتمد اعتماداً أساسياً على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات. ومع ذلك فإن اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وهنا يبرز دور الدولة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع القواعد العامة وإرساء المبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي في سعيها لتأمين بيئة اقتصادية وتشريعية مستقرة تمكن القطاع الخاص من تنفيذ المشروعات والمشاركة في أدائها.

وتعد سياسة المنافسة إحدى أدوات حماية النشاط الاقتصادي وتشجيعه، حيث تنظم سياسة المنافسة الطرق والوسائل التي يتعين على القطاع الخاص أن يعمل بها لضمان خدمة مصالح الجميع وذلك من خلال تقديم السلع والخدمات للمواطنين بأرخص الأسعار وأجود الأصناف، وتشجيع الإبداع والتنمية، وزيادة الإنتاجية والانخراط في المنافسة بالأسواق الدولية.

و يهدف قانون المنافسة إلى إيجاد بيئة اقتصادية سليمة تكفل للجميع العمل ضمن مناخ يحفز بيئة الأعمال بما يحقق الرفاه الاقتصادي ويخدم قطاع الأعمال والمواطنين من خلال تحقيق مفهوم التنمية المستدامة على أرض الواقع، فالحد من الممارسات الخلة بالمنافسة يخدم على نحو مؤثر الاعتبارات الاقتصادية



- عطوفة مدير عام هيئة التأمين.
- عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- عطوفة مدير عام هيئة تنظيم قطاع النقل.
- سعادة رئيس لجنة إدارة غرفة تجارة الأردن.
- معالي رئيس لجنة إدارة غرفة صناعة عمان.
- سعادة رئيس جمعية حماية المستهلك.
- عطوفة الدكتور يوسف منصور.
- عطوفة الدكتور بشير الزعبي.
- سعادة السيدة نسرين بركات.
- مدير مديرية المنافسة (مقرراً للجنة).
- الدخول إلى أي مؤسسة تجارية، أو مكتب أو مخزن ضمن ساعات أوقات الدوام لغايات إجراء البحث والتحري.
- اخذ الوثائق والسجلات واستنساخها مقابل تسليم إشعار بذلك.
- توجيه الأسئلة إلى الأشخاص المشتبه بهم بخرق قانون المنافسة، وتسجيل شهاداتهم في نموذج مخصص لذلك.

ثانياً: لجنة شؤون المنافسة

أُنشِئت لجنة شؤون المنافسة بموجب أحكام المادة (١٤) من قانون المنافسة لتكون جهة استشارية تقدم الرأي والمشورة بما يتعلق بالخطة العامة للمنافسة ووضعها في مختلف القطاعات. كما تقوم اللجنة بدراسة المسائل المتعلقة بأحكام قانون المنافسة التي يحيلها الوزير إليها بما في ذلك مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بالمنافسة أو تلك التي تمنح امتيازات جديدة أو حقوقاً استثنائية.

وتضم لجنة شؤون المنافسة المشكلة برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة كلاً من:

- عطوفة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة (نائباً للرئيس).

ثالثاً: القضاء

تتولى محاكم البداية النظر في القضايا المتعلقة بمخالفات أحكام قانون المنافسة ويشتمل اختصاص المحكمة على قضايا التعويض المترتبة على تلك المخالفات. كما يمثل النيابة العامة مدعي عام متخصص.

وقد أحالت الوزارة عدداً من الشكاوى الى المدعي العام المختص. وهي الآن منظورة أمام محاكم البداية كما يبينها الجدول التالي:

المشتكى عليه	الحكمة المختصة	سنة التحويل	الحالة (٢٠٠٩)
جمعية مهنية	محكمة بداية عمان	٢٠٠٩	منظورة
سوق تجاري (مول)	محكمة بداية الزرقاء	٢٠٠٩	منظورة
مصنع للأكواب الورقية	محكمة بداية شرق عمان	٢٠٠٩	منظورة
وكيل إعلامي	محكمة بداية شمال عمان	٢٠٠٩	صدر قرار بالإدانة
مؤسسة للتجارة بالأدوات الكهربائية	محكمة بداية جنوب عمان	٢٠٠٩	صدر قرار بالإدانة
مؤسسة للتجارة بأجهزة الحاسوب	محكمة بداية عمان	٢٠٠٩	صدر قرار بالإدانة
شركة للاتصالات الخلوية	محكمة بداية غرب عمان	٢٠٠٩	منظورة

إجازات مديرية المنافسة:

تعاملت المديرية مع مجموعة من الملفات وزعت وفق طبيعتها إلى: شكاوى، وطلبات للتركز الاقتصادي، وبيان للرأي حول عمليات التركيز ومراقبتها، والاستشارات حول مسائل تتعلق بالمنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن مجموعة من الدراسات والتحريات التي قامت بها المديرية من تلقاء نفسها في إطار متابعتها المستمرة لوضع السوق.

توزيع الملفات حسب طبيعتها

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	طبيعة الملف
٢٠	٢٠	١٩	١٢	١٢	٢	شكاوى
١٦	١٤	٩	٩	٩	٧	الدراسات والتحريات
١٥	٥	٥	٤	١٢	٣	استشارات
٦	٥	٦	٨	٦	٠	مراقبة عمليات التركيز
٤	٢	٣	٢	١	٠	بيان الرأي في عمليات التركيز
١	٢	١	٠	١	١	طلب للتركز
٤	١	٠	١	٠	٢	طلب استثناء
٦٦	٤٩	٤٣	٣٦	٤١	١٥	المجموع

لدى مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة بهدف بيان النتائج والآثار الإيجابية المترتبة على وجود قانون لتنظيم المنافسة. وتنفيذاً لهذا الجور قامت المديرية بما يلي:

- تنفيذ الحملات الإعلامية الشاملة بوسائل الإعلام المختلفة.
- إصدار التقارير السنوية لنشاط المديرية وتوزيعها على كثير من الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص.
- عقد المؤتمرات والندوات.
- التحديث المستمر للموقع الإلكتروني الخاص بمديرية المنافسة.

رابعاً: التعاون مع الهيئات المماثلة في الخارج وتبادل المعلومات والتجارب

عمدت المديرية إلى تعزيز روابط الصلة مع كثير من الجهات الدولية المعنية بتطبيق قانون وسياسة المنافسة حيث وقّعنا وأقمت على توقيع مذكرات التفاهم في مجال المنافسة مع كل من: المغرب، والسعودية، وتونس، واليمن، ومصر، وسوريا، والكويت والسلطة الفلسطينية، وتسهم هذه الاتفاقيات في تطوير التعاون والتنسيق بين الجهات القائمة على تطبيق قانون المنافسة وضمان الانسجام في تطبيقه لتجنب الآثار السلبية على المنافسة التي من شأنها أن تُحد من الفوائد الناجمة عن تحرير المبادلات التجارية بين البلدان.

وبهدف الاطلاع على التجارب العالمية واكتساب المعرفة وتبادل الخبرات مع المنظمات والهيئات العالمية، تقوم المديرية بالمشاركة في عدد كبير من المنتديات الإقليمية والدولية السنوية كمؤتمر شبكة المنافسة الدولية، واجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفريق العمل الحكومي لخبراء المنافسة.

قانون المنافسة وتطبيقاته

صدر قانون المنافسة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٤ . في أيلول ٢٠٠٤. وحل محل قانون المنافسة المؤقت رقم (٤٩) لعام ٢٠٠٢. وهو يتألف من أربعة أجزاء رئيسية هي:

- حظر التحالفات والاتفاقيات الخلة بالمنافسة.
- حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- تنظيم عمليات التركيز الاقتصادي.

يلاحظ من الجدول السابق ازدياد عدد الملفات المنظورة من قبل المديرية خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالأعوام السابقة، وهو الأمر الذي يدل على زيادة الوعي بأحكام قانون المنافسة.

وقد حقق عدد الملفات التي تعاملت معها المديرية نمواً متزايداً خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩. حيث بلغ عدد الملفات التي تعاملت معها المديرية في عام ٢٠٠٤ أي العام الذي تلا عام تأسيس مديرية المنافسة (١٥) ملفاً، وبلغ عدد الملفات في عام ٢٠٠٥ (٤١) ملفاً بزيادة مقدارها (٢٦) ملفاً وبنسبة نمو مقدارها (١٧٣٪) عن عام ٢٠٠٤ في حين بلغ عدد الملفات التي تعاملت معها المديرية في عام ٢٠٠٩ (٦٦) ملفاً بنسبة نمو مقدارها (٣٤,٧٪) عن عام ٢٠٠٨.

وبالرغم من حداثة تأسيس مديرية المنافسة فإن حجم القضايا التي تعاملت معها المديرية منذ إنشائها دليل واضح على الدور الفعال الذي مثلته الوزارة في تطبيق أحكام القانون ونشر ثقافة المنافسة. وقد اتبعت الوزارة سياسة معظم الدول المتقدمة في مجال المنافسة وخصوصاً في السنوات الأولى لتطبيق القانون. وتقضي هذه السياسة بمنح الخالفين فرصة للرجوع عن الخالفة وتصويب أوضاعهم وفقاً لأحكام القانون. ما كان لها الأثر الإيجابي في الحفاظ على توازن السوق والمساهمة في نشر ثقافة المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد أجزت المديرية معظم الملفات المعروضة عليها خلال العام ٢٠٠٩. ما يدل على قدرة المديرية على تغطية مختلف أوجه الاختصاص المنصوص عليها بالقانون.

ثانياً: تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية المسئولة عن تطبيق قانون المنافسة

يشترك موظفو مديرية المنافسة بعدة دورات تدريبية داخلية و خارجية، وتسعى الوزارة من خلال هذه الدورات إلى تطوير المعرفة والمهارات لدى الموظفين لتأهيلهم للنظر في قضايا المنافسة. كما عُقدت دورات تدريبية للقضاة بالتعاون مع المعهد القضائي.

ثالثاً: نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام القانون

لقانون المنافسة طبيعة خاصة لأنه واحد من أهم القوانين الاقتصادية ويتربط على تلك الطبيعة الخاصة ضرورة السعي المستمر نحو نشر ثقافة المنافسة والتوعية بأحكام القانون

• ضمان نزاهة المعاملات التجارية.

نتائج إيجابية ذات نفع عام على أن تتولى المؤسسات المعنية التقدم بطلب وفق نموذج خاص.

تطبق أحكام قانون المنافسة على جميع أنشطة الإنتاج والتجارة والخدمات في المملكة، فضلاً عن أي أنشطة اقتصادية حدثت خارج المملكة، ويكون لها تأثير داخل المملكة، كما يتم تطبيق القانون على القطاعين العام والخاص.

أ. الاتفاقيات و التحالفات التي تهدف إلى الإخلال بالمنافسة

تُحظر الاتفاقيات والتحالفات المحلّة بالمنافسة بسبب الضرر المترتب على المنافسة والذي ينتج من التواطؤ أو التحالف بين اثنتين وأكثر من المؤسسات التي يفترض أن تكون متنافسة فيما بينها. ويختلف مفهوم «الاتفاق» في تشريعات المنافسة عما هو مستخدم في القانون المدني وعادة ما يُفسّر هذا المصطلح بصورة فضفاضة لتشتمل على جميع أنواع الممارسات ذات الصلة.

ويمكن للاتفاقيات والتحالفات أن تتخذ صوراً عدّة، حيث يمكن أن تكون كتابية أو شفوية، صريحة أو ضمنية. كما جاءت صياغة قوانين المنافسة لتنطبق على جميع هذه الأشكال.

وتمثل الجمعيات والنقابات المهنية دوراً في إقامة التحالفات و المحافظة عليها، وكذلك لها دور في كثير من قوانين المنافسة حيث اعتبرت القرارات الصادرة عن الجمعيات والنقابات المهنية من أشكال الاتفاق. كما عملت بعض الدول على وضع أحكام خاصة للتعامل مع السلوك غير القانوني للجمعيات والنقابات المهنية.

وتكون الاتفاقيات بين المؤسسات على نوعين:-
الاتفاقيات الأفقية هي تلك التي تبرم بين المتنافسين، حيث إنّ مصطلح «منافس» يعني الشركات العاملة على المستوى نفسه من سلسلة الإنتاج أو التوزيع للتنافس على الزبائن أنفسهم.

الاتفاقيات العمودية هي تلك التي تعقد بين الشركات في مستويات مختلفة من إنتاج أو سلسلة للتوزيع وبعبارة أخرى، فهي اتفاقيات بين الموردين والعملاء، مثل مصنعي المواد الخام ومصنعي المنتجات النهائية، والمنتجين وجار الجملة، وجار الجملة والتجزئة.

وتعد الاتفاقيات الأفقية ضارة بالمنافسة في معظم الحالات خاصة إذا كان الهدف منها رفع الأسعار وتقييد الإنتاج، في حين أن الاتفاقيات العمودية عادة ما تكون أقل خطراً على

و يقوم قانون المنافسة على أساس حرية الأسعار وفقاً لآليات السوق ومبادئ المنافسة الحرة باستثناء أسعار المواد الأساسية المحددة وفقاً لأي قانون آخر، بالإضافة إلى الأسعار التي يحددها مجلس الوزراء من خلال تدابير مؤقتة لمواجهة الظروف الاستثنائية أو الطارئة أو الكوارث طبيعية. كما يستثنى القانون الاتفاقيات ضعيفة الأثر، والممارسات والترتيبات التي تؤدي إلى نتائج إيجابية ذات نفع عام، وقد راعت العقوبات المنصوص عليها في القانون حجم المؤسسات المخالفة في السوق.

أولاً: حظر الممارسات المحلّة بالمنافسة:

لضمان حرية المنافسة في السوق، حظر القانون مجموعة من الممارسات التي تحد أو تخل بالمنافسة بين المؤسسات والشركات العاملة بالسوق، من منطلق أنّ مثل هذه الممارسات ستضعف عجلة الإبداع والتجديد والتقدم لدى المؤسسات ما سيضر بعملية التنمية الاقتصادية، كما سيحرم الإخلال بالمنافسة المستهلك من الحصول على المنتجات عالية الجودة بأسعار منافسة، وسيؤدي إلى إلحاق الأذى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحركة الاستثمارات الأجنبية.

وتقسم الممارسات المحلّة بالمنافسة التي حظرها القانون إلى:

- التحالفات التي تهدف إلى الإخلال بالمنافسة.
- إساءة استغلال وضعية الهيمنة.

ومن الجدير بالذكر أنّ القانون استثنى الحالات التالية من كونها ممارسات محلّة بالمنافسة:

- الممارسات التي تنجم عن تطبيق قانون ساري المفعول.
- الممارسات الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء لمواجهة الظروف الاستثنائية، أو الحالات طارئة أو الكوارث الطبيعية.
- الممارسات التي يستثنىها الوزير إذا كانت تؤدي إلى

إلا أنّ إساءة استعمال مركز مهيمن قد يؤدي إلى خفض الإنتاج وارتفاع الأسعار وتراجع نوعية الخدمات والمنتجات والحد من الابتكار والتجديد.

وتعالج قوانين المنافسة مسألة تقرير فيما إذا كانت هذه الشركة أو تلك مهيمنة على نحو مختلف تماماً. ولا ينص عدد من قوانين المنافسة على تعريف محدد للهيمنة. ولكنها تعتمد على الحكم الاقتصادي للهيئات المعنية بالمنافسة على أساس كل حالة على حدة حيث تلجأ هذه الهيئات إلى تقييم كثير من العوامل التي تؤثر في تحديد الهيمنة.

وتعد حصة السوق المرتفعة إحدى المؤشرات التي تساعد على التوصل إلى معرفة ما إذا كانت مؤسسة ما مهيمنة في السوق أم لا. ومع ذلك، في كثير من الدول فإن مجرد وجود حصة كبيرة في السوق لا يكفي لإثبات الهيمنة، وذلك نظراً لأن بعض الأسواق تنقسم بارتفاع مستوى المنافسة على الرغم من قلة المؤسسات المتنافسة فيها.

وينبغي عند تحديد المؤسسات المهيمنة الأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل والمؤشرات الأخرى مثل معوقات دخول السوق، ومدى قدرة المؤسسات على الاحتفاظ بحصصها في السوق، وطبيعة المنافسين الحاليين والمحتملين، والقوة الشرائية، ونضج السوق، وغيرها من العوامل والمؤشرات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على قدرة المؤسسات في التمتع بوضع مهيمن.

وعلى العموم، تعد المؤسسة أنها قد أساءت استغلال وضعها المهيمن عندما تقوم بأفعال تزيد من قوتها الاقتصادية والأفعال التي تكون بمنزلة حواجز للمنافسين شريطة أن لا تكون هذه الأفعال استجابة طبيعية لمتغيرات السوق.

ويوفر قانون المنافسة قوائم غير حصرية للممارسات التي تعد تعسفية ومحظورة، حيث حظر قانون المنافسة الأردني على المؤسسات ذات الوضع المهيمن في السوق أو في جزء هام منه إساءة استغلال هذا الوضع للإخلال بالمنافسة أو

المنافسة. لذلك لجأ كثير من هيئات المنافسة إلى تطبيق معايير قانونية مختلفة لتقييم الأثار المترتبة عن الاتفاقات الأفقية والعمودية.

ولضمان حرية المنافسة، فقد حظر قانون المنافسة الأردني أي تحالفات أو اتفاقيات صريحة أو ضمنية تشكل إخلالاً بالمنافسة. وقد جاء هذه الحظر سندا لنص المادة (5) فقرة (أ)

من القانون المذكور، ومن ضمنها ما يهدف إلى:

- تحديد أسعار السلع أو بدل الخدمات أو شروط البيع.
- تحديد كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات.
- تقاسم الأسواق على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء أو على أي أساس آخر يؤثر سلباً على المنافسة.
- عرقلة دخول مؤسسات إلى السوق أو إقصائها منه.
- التواطؤ في العطاءات أو العروض.

ومن الجدير بالذكر أنّ القانون الأردني استثنى من الحظر المذكور أعلاه الاتفاقيات ضعيفة الأثر، والتي حددها الوزير بـ (٢٪) من إجمالي معاملات السوق بالنسبة للاتفاقيات المعقودة بين مؤسسات متنافسة فيما بينها، و (٧٪) من إجمالي معاملات السوق بالنسبة للاتفاقيات المعقودة بين مؤسسات غير متنافسة فيما بينها، على أن لا تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحديد مستوى الأسعار أو تقاسم الأسواق.

ب. إساءة استغلال الوضع المهيمن

إساءة استغلال الوضع المهيمن من المسائل الأكثر إثارة للجدل في قوانين المنافسة وتختلف مسألة تحديد الظروف التي يمكن أن تعتبر فيها شركة ما مهيمنة من بلد إلى آخر كما تختلف المعايير العامة المتعلقة بتحديد وجود الهيمنة والممارسات التي يمكن عدها مخلة بالمنافسة.

ويعنى بالهيمنة ممارسة قوة سوقية كبيرة، وتعني من منظور اقتصادي، قدرة المؤسسة على رفع الأسعار والحفاظة عليها فوق المستوى الذي سيكون سائداً في ظل المنافسة وعلى مدى فترة زمنية طويلة ولا يعتبر مجرد اكتساب مركز مهيمن مخلاً بالمنافسة، وكذلك الشأن بالنسبة للتمتع بالهيمنة من خلال المنافسة القائمة على الجدارة.

المؤسسات الناجمة عنها وضعية هيمنة أو قد تدعم وضعية هيمنة تلك المؤسسات على نحو يسيء إلى وضع المنافسة في السوق ما يضر بالمستهلك والاقتصاد الوطني. وعليه فإنَّ التركيز الاقتصادي بحد ذاته غير محظور في ظل أحكام قانون المنافسة. ولكنَّ القانون فرض الرقابة على عمليات التركيز التي قد تؤثر سلباً على المنافسة في السوق حرصاً على عدم إيجاد وضعية الهيمنة أو تدعيمها.

لذا قسّم القانون عمليات التركيز الاقتصادي إلى قسمين على ضوء حصة هذه العمليات من مجمل معاملات السوق. وذلك على النحو التالي:

في حالة كانت الحصة الإجمالية للمؤسسات المعنية بعمليات التركيز الاقتصادي (٤٠٪) فما دون من مجمل معاملات السوق فإنه لا حاجة للحصول على موافقة الوزير. ولكن يتعين على الجهات المعنية بالترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي الأخذ برأي الوزير عن مدى تأثير هذه العمليات على مستوى المنافسة في ذلك القطاع.

في حالة تجاوز الحصة الإجمالية للمؤسسات المعنية بعمليات التركيز الاقتصادي (٤٠٪) من مجمل معاملات السوق فإنه يتعين على تلك المؤسسات التقدم بطلب (على النموذج المعتمد لهذه الغاية) للحصول على موافقة الوزير .

وبعد دراسة طلب التركيز الاقتصادي يقوم مدير المنافسة بالتنسيق المعلن لعالى الوزير باصدار القرار حسب مقتضى الحال. حيث يصدر الوزير قراره إما بالموافقة إذا كانت العملية لا تؤثر سلباً على المنافسة أو بعدم الموافقة إذا كانت العملية تؤثر سلباً على المنافسة أو بالموافقة شريطة تعهد المؤسسات المعنية بتنفيذ شروط يحددها الوزير لهذه الغاية.

الحد منها أو منعها بما في ذلك ما يلي:
تخديد أو فرض بعض الأسعار أو شروط إعادة بيع السلع أو الخدمات.

التصرف أو ممارسة السلوك المؤدي إلى عرقلة دخول مؤسسات اخرى إلى السوق أو اقصائها منه أو تعريضها لخسائر جسيمة بما في ذلك البيع بالخسارة.

التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع وبدل الخدمات أو شروط بيعها وشرائها.

إرغام عميل لها على الامتناع عن التعامل مع مؤسسة منافسة لها.

السعي لاحتكار موارد معينة لضرورة لممارسة مؤسسة منافسة لنشاطها أو لشراء سلعة أو خدمة معينة بالقدر الذي يؤدي الى رفع سعرها في السوق أو منع انخفاضه.

رفض التعامل. دون مبرر موضوعي. مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة.

تعليق بيع سلعة أو تقديم خدمة بشراء سلعة أو سلع أخرى أو بشراء كمية محددة أو بطلب تقديم خدمة أخرى.

ثانياً: عمليات التركيز الاقتصادي

إخضاع عمليات التركيز الاقتصادي التي قد تؤثر على المنافسة إلى الرقابة.

قد تفرض إحدى المؤسسات سيطرتها على مؤسسات أخرى عبر الاندماج أو الاستحواذ أو شراء الأسهم أو حقوق الانتفاع الكافية للسيطرة على المؤسسة الأخرى. وتؤدي عمليات التركيز الاقتصادي هذه إلى رفع تنافسية المؤسسات المندمجة وزيادة قوتها في السوق عبر خفض الكلف الإدارية والتسويقية والحصول على اقتصادات وفورات الحجم (Economies of Scale).

لكنَّ بعض عمليات التركيز الاقتصادي هذه قد تعطي

الدكتور أمجد الشريدة

قاضي محكمة شمال عمان

«الإستراتيجية الوطنية نحو قانون منافسة عصري»

بالمنافسة. ومن ذلك الرغبة بتكريس قواعد المنافسة الحرة -غير المقيدة- باعتبارها القاعدة الأساس التي تركزها قواعد التجارة. وما يترتب على ذلك من تحقيق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية. والأسعار الأدنى للسلع مع مراعاة جودة النوعية. وما يؤدي إليه كل ذلك من نمو اقتصادي ومساهمة حقيقية في رفع سوية السوق الوطني.

والبيئة الاقتصادية القائمة على المنافسة الفعالة قاعدة أساسية وحيوية للنمو الاقتصادي كما أنها تعد الحافز للشركات لرفع قدراتها التنافسية والضمانة الأساسية للمستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تأثيرات السيطرة السلبية للمؤسسات ذات الوضع الاحتكاري للسوق. إضافة إلى أنها تعد بمنزلة الحماية المقدمة للمستهلك لضمان حصوله على خدمات ذات جودة عالية بأسعار منافسة. ومن هنا جاء قانون المنافسة بصورته الحالية.

لقد راعى قانون المنافسة الالتزامات الأردنية الدولية والتشريعات الوطنية التي سبقت إصدار القانون المذكور. وما لا شك فيه أنّ إصدار قانون المنافسة جاء نتيجة حتمية لاستحقاقات إنضمام الأردن لعدة اتفاقيات إقليمية ودولية كاتفاق الشراكة الأردنية الأوروبية والسوق العربية الكبرى وانضمام الأردن لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وما يتبع ذلك من التزامات دولية.

وقانون المنافسة يهدف إلى نبذ الاحتكار والمضاربة والغش. بل إنّه انقلاب حقيقي على ثقافة الامتيازات المكتسبة. ما يضمن لكل فرد النفاذ إلى الأسواق الوطنية دون أن يكون ضحية للممارسات غير المشروعة. علاوة على ترسيخ ثقافة المنافسة وذلك بجعل آليات السوق. من عرض وطلب. المحد لسعر السلع والخدمات وحقيق الديمقراطية الاقتصادية لتجعل كلمة الفصل للمستهلك عبر سن قواعد حماية له بعد أن أمست حمايته جسدياً واقعياً لمفهوم حقوق الإنسان .

وبإلقاء نظرة عامة على قانون المنافسة. نجد أنّه أرسى القواعد والأسس العامة لإيجاد بيئة قائمة على المنافسة النزيهة لتجنب أي ممارسات مخلة بالمنافسة حيث يحظر تحت طائلة المسؤولية أي ممارسات أو خالفات أو إتفاقيات صريحة أو ضمنية تعدّ إخلالاً بالمنافسة أو حدّ منها. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحديد أسعار السلع أو الخدمات أو شروط البيع. وتحديد كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات. وتقاسم الأسواق. والتواطؤ في العطاءات

في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ عُقدت الورشة الدولية الخاصة بقانون المنافسة. ومن نتائج هذه الورشة انبثاق لجنة عليا تعنى بدراسة أحكام قانون المنافسة الأردني وصولاً إلى رسم إستراتيجية شاملة لهذا القانون. وقد تكلفت أعمال اللجنة بالمساهمة الفعلية في وضع الأطر العامة للتعديلات المبتغاة على قانون المنافسة الحالي وصولاً إلى الصيغة الأمثل التي تلائم حاجة الاقتصاد الوطني وتراعي متطلبات المرحلة.

ان اللجنة العليا المشكلة برعاية مباشرة من مؤسسة كونراد أديناور الألمانية - مكتب عمان - ومجموعة طلال أبو غزاله ووزارة الصناعة والتجارة اشتملت على أعضاء ممثلين لأغلب القطاعات المهمة بإرساء قواعد قانون المنافسة. وهؤلاء الأعضاء هم: الأستاذ حسين الحمداني. المحامي الدكتور صخر الحصاونة. الأستاذ طارق أبو سليم/ ديوان التشريع والرأي. المحامي الأستاذ عمر العطعوط. والمحامي الدكتور قيس الحافظة. الأستاذ أحمد العسيلي. والمحامي الاستاذ جوان هلسة. إضافة إلى معد هذه الورقة القاضي الدكتور أمجد الشريدة.

وقد مارست اللجنة مهامها في مناقشة أحكام قانون المنافسة وطرح التعديلات المقترحة مع دراسة جميع الجوانب المتصلة بهذه الاقتراحات قانونية كانت أم اقتصادية. مركزة في ممارستها لمهامها على تحقيق غايتها في الوصول إلى قانون للمنافسة يعي ويراعي درجة التطور الحاصل في الأردن وضرورة ارساء قواعد الاستقرار الاقتصادي في المملكة. وكانت توجيهات مولانا جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله المؤكدة على أهمية دعم البيئة الاستثمارية هي العنوان الأبرز الذي عملت اللجنة تحت ظلالة.

ان ورقة العمل هذه تطرح أمامكم أهم ما خلصت اليه اللجنة من نتائج وما توصلت اليه من توصيات. وتسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها إيجاد تشريع يواكب التطورات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وتفعيل دور السوق وتحسين ادائه والمضي قدماً في الدخول للسوق العالمي. مع مراعاة المحافظة على توازن السوق.

٢-١ ملحة عامة عن قانون المنافسة الأردني.

يعد الأردن من أوائل الدول العربية في سن قانون للمنافسة وقد سبقه في ذلك كل من الدول العربية الشقيقة تونس والمغرب والجزائر.

وقد أدت عدة أسباب إلى إيجاد الإرادة الحقيقية لسن تشريع يتعلق

أو العروض وغيرها من الأفعال التي تعد من الممارسات الخلة بالمنافسة.

وركز المشرع الأردني على حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التعسف في إستغلال الوضع المهيمن للإخلال بالمنافسة. فكّر في قانون المنافسة القواعد الكفيلة بحماية هذه المشروعات منها حظر أي مؤسسة اكتسبت وضعاً مهيماً في السوق استغلال هذا الوضع بطريقة تفسد بالمنافسة. حيث يحظر عليها إتيان الأمور التالية خديد أو فرض الأسعار أو شروط البيع للمستهلك. أو عرقلة دخول المؤسسات الأخرى إلى السوق أو إقصائها منه. أو إرغام عميل لها على الامتناع عن التعامل مع مؤسسة منافسة لها. وغيرها من الأمور التي قد تنتج عن الوضع المهيمن لبعض المؤسسات.

كما أوجد المشرع مجموعة من العقوبات بحق من تسوّل له نفسه مخالفة أحكام ذلك القانون. فقد حدد القانون في المواد ٢٠-٢٥ العقوبات المترتبة على كل من يخالف الأحكام المتعلقة بقضايا الممارسات الخلة بالمنافسة والقضايا المتعلقة بالتركز الاقتصادي أو الناجمة عن عدم التقيد بالقرارات الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة.

وتشجيعاً للمؤسسات والشركات لتصويب أوضاعها وللتعاون مع مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة للتصدي للممارسات الخلة بالمنافسة فقد نص القانون على تخفيف الغرامة التي قد تفرض على أي مخالف إذا قدم للمديرية معلومات تؤدي إلى الكشف عن تلك المخالفات.

أما الدعاوى القضائية المتعلقة بالممارسات الخلة بالمنافسة فيجوز إقامتها من قبل عدة جهات مثل وزير الصناعة والتجارة أو مؤسسات القطاع الخاص أو غيرها من الجهات ذات العلاقة. ومهما كانت الجهة التي تقيم مثل هذه الدعاوى فإن وزارة الصناعة والتجارة تكون في جميع الأحوال طرفاً في كل قضايا المنافسة حتى في الأحوال التي يسقط فيها أحد الأطراف الدعوى أو تنتهي بالمصالحة بين المتنازعين فيها. وللمديرية الحق أيضاً الطعن بالقرارات الصادرة في تلك القضايا.

وتتخذ جميع المعلومات التي تقدم إلى مديرية المنافسة طابعاً سرياً وتلتزم هيئات المنافسة بالمحافظة على الأسرار التي تحصل عليها. كما حدد القانون عقوبة مشددة لكل من يفشي معلومات

يقرّر أنها سرية حصل عليها من أي مصدر كان إلا بأمر من المحكمة.

٣-١ تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية (نظرة تاريخية)

عبر عقود خلت منذ نشأة المملكة الأردنية الهاشمية وحتى إقرار قانون المنافسة الأخير رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤. تميزت المسيرة الاقتصادية للمملكة بما يلي:

• من الثابت للجميع أنّ الأردن لم يتبن في أي مرحلة كانت أيّاً من نظريات الاقتصاد الاشتراكية. على أنه من الواضح كذلك للعموم أنّ الحكومة نعت فيما سبق من عهود إلى التدخل في رسم سياسات السوق من خلال خديد أسعار بعض السلع الرئيسية. إضافة إلى تنظيم قواعد المنافسة بالسوق استناداً إلى قرارات إدارية لا وفق قواعد العرض والطلب.

وهذه النزعة الحكومية للتدخل في خديد أسعار بعض السلع الرئيسية. قد جد مؤيديها بالنظر إلى ما شهدته المملكة سابقاً من حكم بعض التجار بسعر بعض السلع الأساسية الأمر الذي يجعلها بعيدة عن تناول يد المستهلك العادي. ومن هنا فإن كثيراً من المراقبين للسوق الأردني يؤيدون مثل هذا التدخل الحكومي من فترة لأخرى -تبعاً للحاجة- ضبطاً لمعطيات السوق وحماية لمصالح المستهلك.

كذلك. وفي مراحل سابقة. انخرطت بعض المؤسسات المملوكة للدولة في عمليات الإنتاج ودخلت إلى السوق خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الرئيسية. الأمر الذي ترتب عليه ضعف واضح في المنافسة بين الشركات العاملة في ذات المجال. وتدني تأثير قوى العرض والطلب على السوق.

أما في التسعينيات. فقد باشرت المملكة بإرساء قواعد تحرير السوق والانفتاح الاقتصادي. ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى أنّ أقرّ قانون التخصصّة وصير إلى بيع العديد من المرافق الحكومية لقطاع الخاص. كما ظهرت برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجرى تطبيقها على أرض الواقع.

وفي عام ٢٠٠٢. سنّ قانون المنافسة المؤقت رقم ٤٩. ثم صير إلى إقرار قانون المنافسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤. مع وجوب ملاحظة أنّ كلا القانونين جاء مراعيّاً للأسس المقررة في قانون المنافسة الأوروبي خصوصاً ما ورد في المادتين ٨١، ٨٢ منه. ويجدر بالذكر أنّ كلا القانونين لم يحظ إلى أمد قريب بالاهتمام التطبيقي وأو البحثي اللازمين.

٤-١ الأهداف العامة لقانون المنافسة

٤-١-١ التنظيم والضبط الذاتي للسوق (قوى العرض والطلب).

يجب أن يسعى قانون المنافسة على الدوام وكهدف أساسي لضمان ضرورة تحقيق التنظيم الذاتي لحالة السوق بفعل قوى العرض والطلب. وعليه يجب على أحكام قانون المنافسة أن تفرض نفسها كقاعدة أساسية بمجرد أن يشتبه أن السوق يتأثر في تنظيمه وحرركته بعوامل أخرى غير العرض والطلب.

٤-١-٢ عدم وجود قيود على الانتفاع بالبضائع، ورؤوس الأموال، والأشخاص أو تداولها

من المهام الأساسية لأي قانون منافسة، كقاعدة عامة، ضمان خلو عملية تخصيص ونقل عموم البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص في السوق من العوائق وأن تتم تلك العملية بدرجة مرونة مناسبة.

٤-١-٣ تكامل السوق وعدم جزئته.

من الثابت اقتصادياً أن قوانين المنافسة مُحكّمة القواعد من أجهز أدوات الحفاظ على حالات الوحدة القانونية والاقصادية في الدول المركبة أو الاتحادية (مثل الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال)، على أنه ينبغي عدم تناسي أهمية تكامل السوق بالنسبة للدول البسيطة (غير المركبة) مثل الأردن. إذ إنّ تقسيم السوق أمر من شأنه المساس بسلامة المنافسة وصحتها.

٤-١-٤ تحقيق مصالح المستهلك.

يتمثل أحد الأهداف الأساسية لقانون المنافسة في دعم مصالح المستهلك ورعايتها ضمن بيئة استثمارية مثالية، وتوفير السلع والخدمات له بجودة عالية مقابل أسعار معقولة.

٤-١-٥ حفيز الإبداع والابتكار.

من الثابت لدى الجميع أنّ الأسواق التي تسودها معايير المنافسة الحرة ترتفع فيها فرص الإبداع والابتكار خصوصاً في الاستثمارات التي ترتبط بخيارات البحث العلمي، ومن المقرر كذلك أن التطور الذي يشهده السوق الذي يأخذ بمعايير المنافسة الحرة أسرع بكثير من ذلك الذي تشهده الأسواق التي لا تحترم هذه المعايير أو لا تأخذ بها.

٤-١-٦ زيادة الفعالية الاقتصادية.

ان قوانين المنافسة تهدف فيما تهدف اليه الى زيادة الفعالية الاقتصادية للمنشآت الاقتصادية، ورفع كفاءتها وتحسين منتجاتها.

٥-١ الأسس العامة التي يقوم عليها قانون المنافسة الأردني بصيغته الحالية

٥-١-١ مراعاة الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام الأردن لعدة اتفاقيات اقليمية ودولية، مثل اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية والسوق العربية الكبرى، واتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٥-١-٢ ارساء القواعد والاسس العامة لخلق بيئة قائمة على المنافسة النزيهة وجنب أي ممارسات مخلة بالمنافسة، وصوغ القواعد العقابية الرادعة لكل من تسول له نفسه المساس بسلامة المنافسة في السوق.

٥-١-٣ التأكيد على حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصوغ الأحكام الكفيلة بضمان إيجاد جو منافسة حر نزيه يرفع قياهما باعمالها، دون اهمال المشروعات الكبيرة - بكل تأكيد-.

٥-١-٤ إيجاد حالات مستثناة من مفهوم الاخلال بالمنافسة لاهداف تتعلق بالصالح العام من ذلك ما ورد في المادة ٤ من قانون المنافسة والتي جاء فيها : «تحدد اسعار السلع والخدمات وفقا لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة باستثناء ما يلي:
أ. أسعار المواد الأساسية والخدمات التي حُدِّدَ وفقاً لأحكام قانون الصناعة والتجارة أو أي قانون آخر.
ب. الأسعار التي حُدِّدَ بقرار من مجلس الوزراء وبمقتضى اجراءات مؤقتة لمواجهة الظروف الاستثنائية أو الحالات الطارئة أو الكوارث الطبيعية على أن يعاد النظر في هذه الاجراءات خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من بدء تطبيقها.»

من الملاحظ أن قوانين وسياسات المنافسة والتنظيم تهدف أساساً إلى حماية المصلحة العامة من القوى الإحتكارية. وإن كان كل من قانون المنافسة وسياسة التنظيم يوفر للحكومة أدوات لتحقيق هذا الهدف، فإنهما يختلفان من حيث نطاق التطبيق وأنواعه، فقانون المنافسة والتنظيم ليسا متطابقين إلا أنه هنالك حالات قد يتفاعل فيها قانون المنافسة وسياسة التنظيم بشكل إيجابي، ومثال على ذلك اللوائح التنظيمية التي تحدد معايير للمنافسة المنصفة أو قواعد لتقديم العطاءات من أجل ضمان المنافسة في مجال العطاءات.

وان الاستثناءات المقررة فيما سبق لا تخل بقاعدة الحماية انما هي تستهدف الحصول على نتائج إيجابية للنفع العام لا يمكن التوصل إليها بدون هذه الإستثناءات.

موافق لأغلب المعايير الدولية للمنافسة. على أن الكمال صفة لا يمكن أن تلحق بالتشريعات الوضعية. وكمثال على ذلك نبين الحالات الدراسية التالية:

١-٣-٦-١ مفهوم الائتلافات التوافقية.

الائتلافات التوافقية لا تأخذ شكل اتفاقات وفق المفهوم السائد للعقود. بل هي عبارة عن سلوكيات تأخذ شكل تفاهات غير تعاقدية. مثل اتباع التجار لسلوكيات واستراتيجيات وآليات عمل محددة في السوق. ولم ينص المشرع الأردني على هذه الحالة بصورة مباشرة. على أنه يمكن لنا إدراج هذه الصورة ضمن مفهوم الممارسات المذكور في مطلع المادة ٥ من القانون.

١-٣-٦-١ وسائل التركيز الاقتصادي.

تعددت وسائل التركيز الاقتصادي. وتنوعت ولا يعد التركيز قاصراً على صورة الاندماج فحسب. بل امتد ليشمل العديد من الصور التي تندرج ضمن مفهوم التركيز. وينبغي الذكر في هذا المقام أن المشرع الأردني أحسن بيان مقصوده من مصطلح التركيز لغايات أحكام قانون المنافسة (المادة ٩). ويجدر بنا في هذا المقام بيان أن أحكام قانون الشركات لم تتناول صور التركيز بذات الشمولية التي تناولها قانون المنافسة. لذلك ولضمان المواثمة بين التشريعات وضمان سير عجلة التطور التشريعي في مختلف القوانين ذات الصلة. فإن اللجنة توصي بإجراء تعديل على قانون الشركات يضمن إيراد أحكام تفصيلية تنظم صور التركيز الاقتصادي.

١-٣-٦-١ أسواق منافسة القلة (المنافسة الاحتكارية).

يقصد بها الأسواق التي يقل فيها عدد الفاعلين الاقتصاديين لظروف تتعلق بكلفة الدخول المرتفعة إلى تلك الأسواق أو وجود قيود قانونية و/ أو واقعية على ذلك. ونلاحظ في الأردن تطبيقات هذا المفهوم بصورة واضحة في قطاعات الاتصالات. والبنوك. والطيران. والكهرباء. والتأمين.

٧-١ بعض الاشكاليات التشريعية في قانون المنافسة

ومشروعه.

رصدت اللجنة بعض الاشكاليات التشريعية -حسبما ارتأته-. وهي حقيقياً للمنفعة على النحو التالي :

٥-٥-١ التأكيد على شمول مختلف صور التركيز الاقتصادي بأحكام هذا القانون وفق ما ورد في المادة ٩ من قانون المنافسة التي جاء فيها : «يعتبر تركيزاً اقتصادياً لمقاصد هذا القانون كل عمل ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي للملكية أو حقوق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو اسهم أو حصص أو التزامات مؤسسة الى مؤسسة اخرى من شأنه ان يمكن مؤسسة أو مجموعة مؤسسات من السيطرة. بصورة مباشرة أو غير مباشرة. على مؤسسة أو مجموعة مؤسسات اخرى.....».

أشار قانون المنافسة إلى التركيز الإقتصادي وماهيته. لا بل وامعناً من المشرع في ضبط عمليات التركيز الاقتصادي فقد عمد الى تعريف هذه العمليات. وجاء تعريفه بصورة جامعة عاجت النقص التشريعي الذي تعانيه بعض التشريعات الأخرى في هذا المجال - قانون الشركات على سبيل المثال - .

وفي حالة رغبت مؤسسة ما في إتمام عملية معينة للتركز الاقتصادي فلا بد من الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في حالة جاوز الحصة الإجمالية للمؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي لنسبة ٤٠٪ من مجمل معاملات السوق وذلك حرصاً على عدم إيجاد أو دعم أي وضع مهيمن ضار بالمنافسة الأمر الذي قد يشكل مخالفة لأحكام قانون المنافسة.

٦-١ مدى انضباط نصوص قانون المنافسة بصيغته الحالية و/أو شموليتها

١-٦-١ ما المقصود بانضباط النصوص التشريعية؟

يقصد بذلك أن يكون النص التشريعي واضحاً في مدلولاته محدداً في تطبيقاته يقل معه الافتراض والاجتهاد.

٢-٦-١ هل يمكن اعتبار نصوص قانون المنافسة نصوصاً منضبطة؟

بصورة عامة. يمكن القول بذلك مع وجود بعض النصوص التي تمنح سلطة تطبيق القانون صلاحية تقديرية كبيرة. على أنه من الجدير بالبيان في هذا المقام أن الرونة الموجودة في بعض نصوص قانون المنافسة تعد ضرورة تشريعية على ضوء سرعة تطور القطاع الاقتصادي ونموه المتسارع الأمر الذي يتطلب إيجاد نصوص قانونية مرنة قادرة على مسايرة مثل هذا التطور.

٣-٦-١ ما مدى شمولية نصوص قانون المنافسة ؟

بصورة عامة. يمكن القول إن قانون المنافسة - نسبياً - قانون شامل

وأترك لكم الحكم على مدى ملاءمة العقوبات المقررة في قانون المنافسة. لأن الرأي في هذه المسألة قد يختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. بل من زمن لآخر.

٣-٧-١ تنص المادة ٢٥/ب من قانون المنافسة على : « للمحكمة ان تخفف عقوبة الغرامة على أي مخالف لأحكام المواد (٥) و (٦) و (٨) و (٩) و (١٠) من هذا القانون اذا قدم الى المديرية معلومات تؤدي الى الكشف عن تلك المخالفات.»

لم يبين المُشَرِّع حدود التخفيف المشار اليه. على أنه من الجدير بالبيان في مثل هذه الحالة لزوم اللجوء الى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات. ومن هنا يتبين أنَّ النقص التشريعي في هذه الحالة -رداً على من يدعي وجوده- نقص ظاهري غير حقيقي. إذ إنَّ القواعد العامة توفر الحل القانوني.

٤-٧-١ تنص المادة ١٧/أ من قانون المنافسة على : « يتم تحريك القضايا المتعلقة بمخالفة أحكام المواد (٥) و (٦) و (٨) و (٩) و (١٠) من هذا القانون بناء على شكوى تقدم الى المدعي العام من أي من الجهات المبينة أدناه على أن ترفق اللوائح بوسائل الإثبات الأولية :

١. الوزير بتنسيب من المدير أو بناء على طلب أي جهة رسمية اخرى .
٢. أي مؤسسة من القطاع الخاص.
٣. جمعيات حماية المستهلكين المرخصة.
٤. أي جَمْع لخمسة مستهلكين متضررين على الأقل.
٥. غرف الصناعة والتجارة.
٦. الجمعيات المهنية والنقابية.
٧. الهيئات التنظيمية القطاعية.»

لقد احتلت هذه المادة حيزاً كبيراً من نقاشات اللجنة. ذلك أن عدداً من أعضاء اللجنة استهجن عدم تمكن المتضرر - منفرداً - تقديم الشكوى ووجوب وجود خمس متضررين على الأقل لغايات تحريك الشكوى. ولعلني أجد الجواب على ذلك في رغبة المُشَرِّع إيجاد جديّة حقيقية في تحريك الشكوى. وهذه الجديّة قد تتجلى بصورة أكبر في حالة تعدد المشتكين -خمسة متضررين على نحو ما تطلب القانون-. أما أن يكون كافياً لغايات تحريك الشكوى تقديمها من مشتكٍ واحد. فهو أمر قد يترتب عليه ظهور كثير من الشكاوى الكيدية التي قد تعرقل سير العجلة الاقتصادية في المملكة وتؤثر على الشركات العاملة فيها.

١-٧-١ تنص المادة ١٩/هـ من قانون المنافسة على : « في حال تبين للوزير بتنسيب من المدير ارتكاب مخالفة لأحكام هذا القانون فإنه يقرر إحالتها الى المدعي العام. والا فإنه يقرر حفظ الأوراق بصورة مؤقتة أو دائمة مع إبلاغ الإطراف ذات العلاقة.»

وفي التعديل المقترح استُبدل بعبارة «حفظ الأوراق» عبارة «حفظ المخالفة.»

لقد تناقش أعضاء اللجنة فيما بينهم حول هذا النص التشريعي ومدى انسجامه مع الأحكام العامة للأصول الجزائية. ومدى تأثير هذا النص على استعمال الوزير لصلاحيته بحفظ الأوراق. وتشعبت الآراء حول هذه المسألة بين معارض ومؤيد للنص سالف البيان. فذهب البعض الى القول بأن الوزير مُنح بموجب هذا النص صلاحيات قضائية خولته حق تعطيل سير عملية التحقيق في الشكوى وإحالتها الى المحكمة المختصة لأسباب معينة. وهو الأمر الذي ينبغي عدم السماح به. في حين ذهب رأي آخر الى أن الادارة في هذه الحالة قد تلجأ الى حفظ الأوراق منفعلة للاقتصاد الوطني وأولمقدرتها على حل المسألة موضوع المخالفة بصورة أكثر نجاعة من احالة الموضوع للقضاء. ويرى جانب آخر أن تفادي نتائج هذه المادة مكرس تشريعياً من خلال المادة ١٧ من قانون المنافسة التي خولت لعدة جهات تحريك الشكوى المتعلقة بمخالفة أحكام قانون المنافسة.

وعلى العموم. يبدو أن أغلب القانونيين يعارضون مثل هذا النص القانوني. خصوصاً اذا ما علمنا أنَّ وزير الصناعة والتجارة خلال العام المنصرم حفظ ما يقارب ٤٥ شكوى. مقابل ٥ شكاوى تقريباً أحيلت للمرجع القضائي المختص.

٢-٧-١ العقوبات المقررة بموجب المادة ٢٠ من قانون المنافسة وما يليها ومدى ملاءمتها.

يجزم الفقه الجنائي على أن الردع العام والخاص هدفان أساسيان يسعى المُشَرِّع لتحقيقهما من خلال العقوبة. وأن الردع على النحو السالف ذكره لا يمكن أن يتحقق إلا بإيجاد عقوبات ملائمة تتناسب والمخالفة القانونية المرتكبة.

وفي سياق متصل. من المقرر كذلك أنه من غير المقبول أن يتمادى المُشَرِّع في فرض العقوبات بصورة غير منطقية. لأن في ذلك مصادرة لحقوق الأفراد بغير منطق.

١-٧-١ اقترح عدد من أعضاء اللجنة لزوم أن يتضمن قانون المنافسة نصاً قانونياً يجعل من الجهة المسؤولة عن تطبيق ومراقبة تطبيق أحكام قانون المنافسة هيئة مستقلة مالياً وإدارياً لا مجرد مديرية من المديرية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، وذلك سعياً وراء إيجاد الاستقلالية والقدرات المالية والبشرية اللازمة لانفاذ أحكام قانون المنافسة. والنأي بأعمال هذه الهيئة عن أي تبعية لأي وزارة كانت وجعلها مرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة منعاً لتدخل أي مسؤول في صنع القرارات المتعلقة بقانون المنافسة.

على أن أعضاء آخرين من اللجنة لفتوا النظر إلى أن الحكومة من خلال سعيها لترشيد النفقات لن توافق على إنشاء هيئة جديدة للمنافسة لما يترتب ذلك من الالتزام بنفقات مرتفعة نسبياً. إضافة إلى أن الحكومة بدأت فعلياً في طرح خطط إلغاء بعض الهيئات المستقلة ودمج البعض الآخر. الأمر الذي سيقف عقبة حقيقية في سبيل إنشاء هيئة مستقلة للمنافسة.

على العموم لم يطرأ أي تعديل على هذه المادة من خلال مشروع القانون المعدل المقترح.

١-٧-٥ تنص المادة ٢٠ من قانون المنافسة على: «يعاقب كل من يخالف أيّاً من أحكام المادتين (٥) و (٦) من هذا القانون :

١. بغرامة لا تقل عن (١٪) ولا تزيد على (٥٪) من الإجمالي السنوي لمبيعات السلع أو إيرادات الخدمات لمرتكب المخالفة وتختصب على النحو التالي:
 ١. على أساس الإجمالي السنوي لمبيعات السلع أو إجمالي إيرادات الخدمات في السوق حسبما هو مبين بالبيانات المالية للسنة المالية السابقة لارتكاب المخالفة.
 ٢. على أساس الإجمالي السنوي لمبيعاته المتعلق بالمنتجات موضوع المخالفة إذا كان نشاط الجهة المخالفة يشتمل على منتجات عدة واقتصرت المخالفة على بعضها.
 ٣. على أساس خدده المحكمة إذا كان نشاط الجهة المخالفة يشتمل على منتجات عدة واقتصرت المخالفة على بعضها وتعذر تحديد إجمالي المبيعات المتعلق بالمنتجات موضوع المخالفة.

ب. بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار إذا كان رقم المبيعات أو الإيرادات غير محدد.

لقد دار حول مضمون هذه المادة نقاش مضمونه مدى قدرة المحكمة على إيقاع العقوبة الملائمة في حالة عجزت النيابة العامة عن تضمين بياناتها الأوراق اللازمة لذلك وفق متطلبات الفقرات (١، ٢، ٣) من البند أ (تزويد المحكمة بالبيانات المالية للشركة المخالفة).

وفي واقع الأمر. خلصت اللجنة إلى أن المحكمة في مثل هذه الحالة تُفَعِّلُ صلاحياتها الحوالة لها بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية لغايات جلب البيانات المالية للشركة مرتكبة المخالفة. وهي في ذلك لا تقوم بجلب بيانات جديدة. بل إن هذه الأوراق لازمة لغايات إيقاع العقوبة المناسبة بحق الشركة وفق بياناتها المالية. ويكون للمحكمة في كل وقت إجراء الخبرة المحاسبية اللازمة على هذه البيانات المالية.

مقدمة

كما أنّ الإتحاد الأوروبي عمل ضمن إتفاقيات الشراكة التي أمضاها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط وغيرها على تشجيع اعتماد قواعد المنافسة.

بُعد ظهور قوانين المنافسة في البلدان العربية جربة حديثة نسبياً إذا ما قورنت بتجارب الدول المتقدمة وخاصة أمريكا وأوروبا التي ظهرت فيها مثل هذه التشريعات مع نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وفي السياق ذاته اهتم المجلس الإقتصادي والإجتماعي جامعة الدول العربية بداية منذ عام ٢٠٠٢ بموضوع سياسات المنافسة وأسس فريق عمل حول الموضوع. توجت أعماله في عام ٢٠٠٣ بوضع قواعد إسترشادية يمكن للدول التي ليس لها تشريعات للمنافسة الإستئناس بها عند وضع مثل هذه القوانين.

وقد إرتبط ظهور تشريعات المنافسة في البلدان العربية بحركة الإصلاح الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق وهي الإصلاحات التي اعتُمدت بصفة متفاوتة مع بداية ثمانينات القرن العشرين.

ويمكن تبويب التجارب العربية في مجال سن وتطبيق تشريعات المنافسة إلى ثلاث مجموعات حسب التواتر الزمني لصدور هذه القوانين:

كما جاء تطور التجارب العربية في مجال تشريعات المنافسة ضمن توجه دولي أشمل نحو إقتصاد السوق وسياسات الإصلاح. وفي هذا الإطار يجدر التذكير أنّ الساحة الدولية شهدت منذ الثمانينات بروز كثير من الأعمال التي ساعدت على تطوير سياسات المنافسة وقوانينها.

أولاً/ مرحلة التسعينيات التي شهدت صدور قوانين للمنافسة في كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة بالخصوص إلى أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة. وإعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة القواعد المنصفة للتصدي للممارسات التجارية الإحتكارية وإنشاء فريق عمل حكومي حول سياسات المنافسة ووضع قانون نموذجي للمنافسة.

ثانياً/ المرحلة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ التي شهدت بداية إنتشار قوانين المنافسة في بلدان المشرق العربي مثل الأردن والسعودية ومصر.

يضاف إلى ذلك أعمال المنظمة العالمية للتجارة التي أنشأت غداة المؤتمر الوزاري الثاني في سنغافورة فريق عمل حول الترابط بين سياسات المنافسة والسياسات التجارية والإستثمار.

ثالثاً/ الفترة ما بعد ٢٠٠٥ التي برزت فيها دفعة جديدة من قوانين المنافسة مثلما هو الحال في قطر والكويت وسوريا.

جدول بالقوانين العربية

الدولة	الإطار القانوني
تونس	القانون عدد ٦٤ المؤرخ في ٢٩ تموز ١٩٩١ المتعلق بالمنافسة والأسعار ومجموع القوانين التي نقحته أو تمته وأخرها القانون عدد ٦٠ لسنة ٢٠٠٥ المؤرخ في ١٨ جويلية ٢٠٠٥.
المغرب	القانون عدد ٠٦ لسنة ١٩٩٩ المؤرخ في ٠٥ تموز ٢٠٠٠ والمتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الجزائر	الأمر عدد ٠٣ لسنة ٢٠٠٣ المؤرخ في ١٩ تموز ٢٠٠٣ المتعلق بالمنافسة الذي ألغى الأمر عدد ٠٦ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٥ والمنقح بالقانون عدد ١٢ لسنة ٢٠٠٨ المؤرخ في ٢٥ تموز ٢٠٠٨

اليمن	القانون عدد ١٩ لسنة ١٩٩٩ المؤرخ في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٩ المتعلق بتشجيع المنافسة ومنع الإحتكار والغش التجاري
الأردن	القانون عدد ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ المؤرخ في ٢٧ تموز ٢٠٠٤ المتعلق بالمنافسة (القانون المؤقت عدد ٤٩ لسنة ٢٠٠٢)
السعودية	مرسوم ملكي عدد ٢٥/٢ المؤرخ في ١٤٢٥/٥/٤ (٢٠٠٤) متعلق بنظام المنافسة
مصر	القانون عدد ٠٣ لسنة ٢٠٠٥ مؤرخ في ١٥ شباط ٢٠٠٥ المتعلق بالمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المعدل بقانون سنة ٢٠٠٧ وبالقانون عدد ١٩٣ لسنة ٢٠٠٨
قطر	القانون عدد ١٩ لسنة ٢٠٠٦ متعلق بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
الكويت	القانون عدد ١٠ لسنة ٢٠٠٧ المؤرخ في ٢٣ نيسان ٢٠٠٧ المتعلق بحماية المنافسة
سوريا	القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ المؤرخ في ٠٣ نيسان ٢٠٠٨ المتعلق بالمنافسة ومنع الاحتكار

- وبالرجوع للتجربة الأردنية في مجال سن وتطبيق تشريعات المنافسة، فإنه يمكن القول إنَّها من التجارب الرائدة في منطقة الشرق الأوسط.
- ويمكن أن تُقارن هذه التجربة بباقي التجارب العربية من عدة زوايا إلا أنه سيقع التركيز في هذه المداخلة على ثلاثة محاور هامة تتصل بكل ما يلي:
- مدى إستجابة القانون لحاجة فعلية لإصداره.
- محتوى الأحكام المضمنة بالقانون ومدى توافقها مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.
- درجة التطبيق الفعلي لأحكام قانون المنافسة وأداء الأجهزة المسؤولة عن إعمال القانون.

المحور الأول: الحاجة لقوانين وسياسات المنافسة

- يرتبط ظهور قوانين المنافسة وتطورها ارتباطاً وثيقاً بمدى التوجه نحو إقتصاد السوق وما يفرضه من تحرير للأسعار وللمبادلات التجارية وإزالة معوقات الإستثمار. وقد أبرزت الدراسات المقارنة أن من أهم الأهداف المرجوة من إرساء سياسات وقوانين المنافسة ما هو آت:
- تشجيع النجاعة الاقتصادية.

- حماية مصالح المستهلك.
- توفير إطار للتوقّي من الممارسات التجارية المنافية للمنافسة.
- حماية الإقتصاد الوطني في إطار التوجّه للانصهار في اقتصاد معلوم.
- توفير بيئة محفزة للإستثمار الداخلي والخارجي من خلال ضمان حرية النفاذ للأنشطة الاقتصادية والأسواق.

وهناك اقتناع تام لدى دول المنطقة العربية في الحاجة لمثل هذه القوانين وفي ضرورة مواكبة التوجّه الدولي للإصلاح الاقتصادي واعتماد آليات السوق وذلك وعياً منها بأهمية الترابط بين سياسة المنافسة وباقي السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة التجارية.

إلا أن المقارنة تبرز تفاوتاً بين الأقطار في نسق التحرير الداخلي للاقتصاد ووجود توجه للانضواء ضمن التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية. ويعود هذا التفاوت إلى وجود نزعة حمائية مفرطة للإنتاج الوطني في بعض الدول التي توجد فيها قاعدة إنتاجية وخاصة صناعية متطورة. وكذلك إلى التخوف في بعض

المحور الثاني: أحكام قوانين المنافسة ومدى تلاؤمها مع المعايير الدولية

إستفادات حركة وضع التشريعات العربية للمنافسة من التجارب الدولية المقارنة وكذلك من أحكام القانون التّمودجي الذي وضعه الأونكتاد. إلا أنّ كل تشريع يظل يحتفظ بخصوصياته التي تراعي درجة التنمية الإقتصادية للدولة المعنية وأولويات سياستها الإقتصادية والإجتماعية وكذلك الجوانب المتعلقة بالتنظيم الإداري والقضائي المعتمد.

وتكمن أهمية الجهد التشريعي عند صياغة القانون في مدى القدرة على التوفيق بين الخصوصيات الوطنية من جهة ومراعاة المعايير الدولية المعمول بها من جهة أخرى.

وإجمالاً، تتضمن جميع قوانين المنافسة في الدول العربية بحكم حدائتها أهم الأحكام المتعارف عليها دولياً وهي:

- حظر الممارسات والإتفاقات الضارة بالمنافسة.
- منع إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- المراقبة المسبقة لعمليات التركيز الاقتصادي.

كما يلاحظ وجود عدة قواسم مشتركة بينها و تقارباً على مستوى صياغة الأحكام المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة وتعريف بعض المصطلحات الأساسية من جهة وعلى مستوى العقوبات من جهة ثانية.

كما تتفق أغلب التشريعات العربية في المجال على إجازة بعض الاستثناءات من الببدأ العام بإرساء نظام لإعفاء الممارسات الخلة بالمنافسة والتي يبررها نفع عام.

في المقابل توجد بعض الفروقات بين قوانين المنافسة في المنطقة العربية تتعلق خاصة بمجال التطبيق أو بالنظام المؤسساتي لسلط المنافسة أو بالعقوبات أو ببعض الجوانب الإجرائية الأخرى مثل الطعون في قرارات هيئات المنافسة.

ولكن قبل الخوض في المحتوى، يجدر الإشارة إلى أنه لأسباب تاريخية يختلف مسمي القانون بين الدول حيث تعتمد أغلب الدول العربية مسمى «قانون المنافسة» أو «قانون المنافسة ومنع الاحتكار» فيما تعتمد كل من المغرب وتونس مسمى «قانون المنافسة والأسعار» وتتضمن قوانينها أحكاماً تتعلق بأنظمة الأسعار وذلك لاعتبار أنّ صدور القانون التونسي والمغربي جاء في سياق إجراءات تحرير سياسة الأسعار وكوربت لقوانين الأسعار التي كان معمولاً بها في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

ومن جهة أخرى تنفرد موريتانيا بإدراج الأحكام المتعلقة بالمنافسة

الحالات من تبعات تحرير الأسعار والحاجة لإيجاد بدائل وضوابط حرية المنافسة في السوق. إضافة إلى أنّ هيكلة بعض الاقتصادات العربية خاصة الصغيرة منها تجعل من السهل بروز حالات احتكار للسوق أو عمليات للتواطؤ. وقد كان للأزمة العالمية الناجمة عن إرتفاع اسعار المواد الأولية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) تأثيرها في تسليط الإهتمام على آليات تعديل الأسعار والأسواق.

مدى حاجة الأردن لقانون وسياسة منافسة

منذ منتصف التسعينات برزت في الأردن رغبة في إرساء قواعد المنافسة حيث صيغت مشروعات قوانين المنافسة ومنع الإحتكار ونوقشت في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. إلا أنها لم تصدر آنذاك لإنعدام الاقتناع لدى بعض القطاعات بالحاجة لمثل هذه القوانين.

لكن الدارس لواقع السوق الأردنية في تلك الفترة يتبين عدداً من المعطيات التي كانت تؤكد الحاجة لإصدار القانون ولعل من أهمها ما يلي:

- إنّ الإقتصاد الأردني هو اقتصاد خدمي مفتوح وحر: فالأردن من أوائل دول المنطقة التي بادرت إلى إعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي. وتشجيع الإستثمار وتحرير الإقتصاد والدخول في إتفاقيات التبادل الحرّ التجاري إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي/ الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة/ السوق العربية الكبرى المشتركة/ إتفاقية أغادير...
- إنّ هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية آنذاك كانت تتميز بسيطرة عدد محدود من المؤسسات على السوق. سواء بسبب نظام الإمتيازات (مثل قطاع الإسمنت الذي كان يقتصر على مؤسسة واحدة وتطور عددها حالياً إلى ٣ مؤسسات) أو نموذج احتكار القلة في بعض القطاعات الصناعية.
- وجود جملة من الأئتلافات المهنية والاتفاقيات حول مستوى الأسعار في بداية العقد الأول من القرن الحالي (كما الحال في قطاع الحديد. والنقل السياحي. والألبان. والقهوة الموردة. واللحوم. وغيرها) وهي تحالفات كان المستهلك الأردني يشترك في تداعياتها.
- عدم وجود آليات بديلة أو مكملية لحماية المستهلك في ظل غياب قانون خاص بحماية المستهلك وضعف الأحكام ذات الصلة في قانون الصناعة والتجارة.

وتؤكد هذه المعطيات أنّ قانون المنافسة الأردني جاء مستجيباً لحاجة إقتصادية فعلية فرضها تطور واقع السوق والحاجة لتأمين حرية المنافسة ونزاهتها وحماية مصالح المستهلك ودعم تنافسية الإقتصاد في ظل إحتدام المنافسة في الأسواق العالمية.

ضمن المجلة التجارية.

وسنحاول فيما يلي وبصفة موجزة استعراض أهم الفوارق التي تميز القوانين العربية:

مجال تطبيق قانون المنافسة:

يمكن تصنيف القوانين العربية إلى قوانين ذات مجال واسع يغطي كل الأنشطة الاقتصادية وهو اختيار دول المغرب العربي والأردن وسوريا حيث تنطبق أحكام المنافسة على مختلف الأنشطة من إنتاج وتجارة وخدمات وعلى مختلف الأفعال والممارسات التجارية بصرف النظر عن طبيعة تركيبها وشكلهم القانوني وجنسياتهم. وتشمل الأشخاص الطبيعيين والذوات المعنوية من القطاع الخاص والعام وكذلك الذوات العمومية والاتحادات المهنية والجمعيات في حال تدخلت في النشاط الاقتصادي.

أما الصنف الثاني من القوانين فإنه يتضمن جملة من الاستثناءات. حيث لا يشمل مجال تطبيقها المرافق العامة والمنشآت التابعة للدولة مثلما هو الحال في قوانين كل من مصر والسعودية واليمن وقطر.

أجهزة المنافسة:

تظل هذه المسألة موضوع خيار وطني لكل دولة وهو خيار مرتبط بالتنظيم الإداري والقضائي. وتختلف النظم المعتمدة من دولة إلى أخرى حيث توجد دول تعتمد نظام ثنائية الأجهزة فيما تعتمد دول أخرى نظام الجهاز الواحد. كما تختلف الصلاحيات الممنوحة للجهاز وطبيعته القانونية (جهاز إداري أو جهاز شبه قضائي)

ويمكن تقسيم النظام المؤسساتي لقوة المنافسة في الدول العربية إلى مجموعتين:

• مجموعة أولى: اعتمدت نظام تعدد الأجهزة المسؤولة عن أعمال قوانين المنافسة. وتضم هذه المجموعة دول المغرب العربي والأردن. حيث توجد في كل من تونس والمغرب والجزائر مديرية أو مديرية عامة للمنافسة بوزارة التجارة إلى جانب مجلس للمنافسة كهيئة مستقلة ذات صلاحيات استشارية وقضائية. أما الأردن فقد اعتمد توزيعاً متقارباً للصلاحيات

حيث أوكل لمديرية المنافسة الجوانب المتعلقة بتطوير التشريع والتحقيق في قضايا المنافسة ومنح الإعفاءات وتراخيص عمليات التركيز فيما خص لجنة شؤون المنافسة بالجوانب الاستشارية ومحاكم البداية بالجوانب القضائية.

• مجموعة ثانية: اعتمدت نظام الجهاز الواحد على غرار مصر وسوريا والسعودية مع وجود اختلافات في مستوى الصلاحيات الممنوحة خاصة في الجانب المتعلق بالفصل في القضايا

العلاقة بين أجهزة المنافسة والهيئات التعديلية:

يمثل هذا الجانب أحد أهم المواضيع إثارة في تنفيذ قوانين المنافسة وتختلف فيه النظم المعتمدة من دولة إلى أخرى. وهذا الاختلاف موجود في القوانين العربية الذي حسم بعضها الأمر ووضع قواعد لهذه العلاقة أو تركه موضع اجتهاد. وللإشارة فقد جنح القانون التونسي والقانون الجزائري إلى توضيح هذه العلاقة حيث أعطى مجلس المنافسة اختصاصاً أفريقيا للنظر في قضايا المنافسة حتى في القطاعات التي توجد فيها هيئات تعديلية قطاعية تنظيمية مع إيجاد آليات لتنظيم العلاقة بين الطرفين من خلال:

• الاستئناس بالرأي الفني لهذه الهيئات : وجوبه إعلامها بالقضايا المرفوعة لدى المجلس واستشارتها قبل البت في قضايا تهم القطاع الراجع لها بالنظر

• تمكين الهيئات القطاعية من تحريك قضايا منافسة لدى مجلس المنافسة

وفي الأردن حاول قانون المنافسة التوفيق بين أحكامه وبين أحكام القوانين التي سبقته (الاتصالات، التأمين...) والتي تضمنت جملة من الأحكام النازمة للمنافسة في تلك القطاعات. هذا إلى جانب إشراك مختلف الهيئات المعنية في لجنة شؤون المنافسة. ونظراً لأسبقية صدور قوانين الاتصالات والتأمين عن قانون المنافسة فقد تم تضمينها العديد من الأحكام التي عادة ما تختص بها قوانين المنافسة. ويؤكد هذا التوجه الحاجة إلى إصدار قانون المنافسة.

العقوبات:

- تتفق جميع أنظمة المنافسة في الدول العربية على تسليط عقوبات مالية على المخالفين تحدد قيمتها إما بنسبة مئوية من رقم المعاملات المنجز:

تونس	المغرب	سوريا	الأردن	الجزائر
٥٪ كحد أقصى	بين ٢ و ٥٪	بين ١ و ١٠٪	بين ١ و ٥٪	أقل من ٢١٪

أو بمقدار مالي محدد:

قطر	اليمن	السعودية	مصر
بين ١٠٠ ألف و ٥ ملايين ريال	بين ١٠ آلاف و ١٠٠ ألف ريال	لا تتجاوز ٥ مليون ريال	بين ٣٠ ألف و ١٠ ملايين جنيه

ويعود ضعف التطبيق الفعلي لقوانين المنافسة في البلاد العربية إلى عدد من الأسباب من أهمها:
أولاً- حادثة بعض التجارب: كما ذكرنا سابقاً فإنَّ مجمل التجارب العربية لا تتجاوز العشر سنوات (باستثناء تونس) علماً وأنَّ التركيز في بدايات كل تجربة ينصب على إحداث الهياكل وإصدار القوانين ذات العلاقة وتكثيف أنشطة التوعية والتدريب أكثر منه على التطبيق الفعلي للقانون.

ثانياً- عدم وجود رغبة في تنفيذ قوانين المنافسة أو ضعف حيز الحريات الاقتصادية الذي يوفر الأرضية المناسبة لتفعيل هذه القوانين: أولويات السياسة الاقتصادية في بعض الأحيان تعطي الأولوية إلى بعض الآليات والسياسات الاقتصادية الأخرى على حساب سياسة المنافسة لتحقيق المصلحة العامة مثل احتكار الدولة لبعض الأنشطة أو تنظيم القطاعات المؤطرة مثل خلال سياسات تحديد أسعار بعض المواد الاستهلاكية الحساسة.

ثالثاً- ضعف الأجهزة وقلة مواردها: المادية والبشرية وفي هذا السياق تسعى هياكل المنافسة في بعض الدول العربية إلى تعزيز جانب التدريب وبناء القدرات الوطنية وتبادل الخبرات.

رابعاً- عدم ترسخ عقلية المنافسة لدى المتعاملين الاقتصاديين. فمن جهة هناك تعود لسنوات طويلة على النشاط في ظل سوق مغلقة تتمتع فيها مختلف القطاعات الاقتصادية بحماية الدولة خاصة من المنافسة الأجنبية. ومن جهة ثانية هناك خلط كبير لدى عامة المؤسسات بين الممارسات المحلّة بالمنافسة والمنافسة غير المشروعة التي عادة ما ينحصر أثرها في العلاقة بين مؤسستين أو أكثر ولا يكون لها تأثير على التوازن العام للسوق.

خامساً- خصوصية قوانين المنافسة حيث تتطلب الملفات المتعلقة بالمنافسة تحليلاً اقتصادياً للسوق المعنية برمتها وبالوضعية الاقتصادية للأطراف التي تشتكي من ممارسات محلّة بالمنافسة والأطراف التي تنسب إليها هذه الممارسات. وهذه الخصوصية تفترض المزج بين التحليل الاقتصادي والتحليل القانوني وهو ما يتطلب توفير الكفاءات القادرة على ذلك وتدريب

إلا أنَّ المقارنة بين التشريعات العربية تبين تشدد بعض الأنظمة التي تخول إمكانية تسليط العقوبة الجسدية على المخالفين مثلما هو الحال في المغرب (حبس المخالف إذا كان شخصاً طبيعياً) وكذلك الشأن بالنسبة للمخالفات المتعلقة بالتركيز الاقتصادي في الأردن (تسليط الغرامة /أو الحبس) أمّا التشريع اليمني فيذهب إلى حدّ تسليط عقوبة الحبس بصفة وجوبية على المخالف في صورة العود.

كما أقرت جلّ التشريعات مجموعة من العقوبات التكميلية منها عقوبات إدارية مثل الغلق المؤقت للمؤسسة (تونس وسوريا) أو شطب المؤسسة من السجل التجاري (اليمن) أو منع المنشأة من التعامل التجاري مع القطاع العام فترة محددة (سوريا). ومنها عقوبات مالية تتمثل في الغرامة اليومية التهديدية حتى إزالة المخالفة (السعودية والجزائر).

كما جدر الإشارة أنَّ بعض الأنظمة (تونس ومصر والأردن والجزائر) أقرت أحكاماً للتشجيع على كشف الممارسات المحلّة بالمنافسة وذلك من خلال تخفيف العقوبة على المخالف الذي يتعاون مع لقوة المنافسة.

المحور الثالث: مقارنة التجارب من منظور التطبيق الفعلي للقوانين وأداء أجهزة المنافسة

لتقييم التطبيق الفعلي لقوانين المنافسة فإنه من الضروري تقييم أداء أجهزة المنافسة وذلك على مستوى الملفات التي تتم دراستها والأحكام التي تصدرها ومدى التوفيق في أداء الدور المطلوب منها. وعادة ما يعتمد هذا التقييم على جملة من الآليات كإجراء استبيانات أو سبر للأراء للوقوف على مدى نجاح الأجهزة في الإيفاء بمهامها ولتحديد رؤية ودرجة رضا مختلف الأطراف المعنية من قطاعات مهنية ومستهلكين على هذا الأداء. وفي غياب مثل هذه الدراسات. سيقع الاعتماد على تقارير أنشطة أجهزة المنافسة العربية.

ويمكن القول بالرجوع إلى ما يتوافر من معطيات حول نشاط هذه الأجهزة إنَّ النتائج التي حققت ضعيفة باستثناء بعض التجارب مثل تونس والأردن وبنسبة أقل مصر.

القضاة خاصة في جانب التحليل الاقتصادي.

تجربة الأردن في إعمال القانون:

يصعب تقييم التجربة الأردنية تقييماً موضوعياً بعد ست سنوات فقط من صدور القانون (عدد ٣٣ لسنة ٢٠٠٤ المؤرخ في ٢٧ جويلية ٢٠٠٤). ورغم أنّ التجربة في بدايتها فهناك تطور ملحوظ مقارنة بالتجارب الأخرى.

ويبرز هذا التطور من خلال جملة المؤشرات التالية:

- حجم نشاط المديرية وعدد الملفات التي تناولتها بالدرس وهو عدد يمكن مقارنته مع حجم نشاط مجلس المنافسة في تونس
- تميز الأداء والكفاءة
- صواب خيار التركيز على أنشطة التوعية وبناء الكفاءات الوطنية
- سمعة التجربة الأردنية وحضورها في المنتديات المتخصصة
- تأثير القانون الأردني في بعض قوانين المنطقة (مثل القانون السوري الذي استوحى من القانونين التونسي والأردني).
- تنفيذ جملة من برامج التعاون الدولي التي أثرت التجربة الأردنية وأسهمت في التوعية بأحكام القانون وبناء القدرات الوطنية في المجال.

إلا أنّ هذا التطور لا يمنع من الإشارة إلى بعض نقاط الضعف التي ما زلت تكتنف هذه التجربة والتي يمكن العمل على تحسينها للتقدم أكثر بالتجربة الأردنية خاصة وأنه توجد إرادة سياسة واضحة للتقدم في هذا المجال.

وتتعلق أهم نقاط ضعف القانون الأردني للمنافسة بالأساس بالجانب المؤسسي لإعمال القانون:

- وضع مديرية المنافسة كمخاطب للهيئات التعديلية التي لها وضع إداري وموارد واستقلالية أكبر
- البت في قضايا المنافسة من قبل قاضي فردي
- عدم وجود آلية إجبارية لاستشارة المديرية حول مشاريع القوانين والأنظمة التي تنظم النفاذ إلى الأنشطة والتي قد تؤثر على المنافسة في السوق وبما يضمن توافق هذه القوانين ومبادئ المنافسة.
- هذا إلى جانب بعض تحسينات الصياغة وتوضيح بعض الجوانب الأصولية (الإجرائية)

وجوانب الضعف هذه كانت معروفة عند وضع القانون المؤقت في ٢٠٠٢ وكانت موضع نقاش إلا أنها تظل نتيجة خيار وطني فرضته عديد المعطيات لعل من أبرزها عدم الرغبة آنذاك في خلق المزيد من الهيئات المستقلة أو إحداث المحاكم المختصة على غرار محكمة

منع الاحتكار . وفي المحصلة أصبحت قضايا المنافسة من أنظار قاضي فردي والحال أنه في أغلب التجارب عادة ما تنظر فيها هيئة بتركيبة متعددة الاختصاصات.

كما أن تخصيص جميع محاكم البداية في المملكة بالنظر في قضايا المنافسة وعدم الاقتصار على محكمة بداية عمان قد يشنت هذه القضايا ولا يساعد على تراكم الاختصاص بالنظر من جهة إلى عدد مثل هذه القضايا الذي يظل محدودا (على سبيل المقارنة معدل القضايا التي ينظر فيها مجلس المنافسة في تونس لا يتعدى ٢٠ قضية في السنة وذلك عشرون سنة بعد بداية تطبيق القانون) وبالنظر من جهة ثانية إلى طبيعة قضايا المنافسة التي عادة ما تغطي مجمل السوق الوطنية وتتعدى مرجع النظر الترابي لأكثر من محكمة بداية.

اعتبارا لما تقدم. يكون من المفيد في حال التوجه لمراجعة قانون المنافسة الأردني التفكير في دعم الجانب المؤسسي كالتوجه نحو:

- إنشاء جهاز مستقل للمنافسة يتضمن شقين أحدهما للتحقيق والجانب الاستشاري (مهام المديرية حاليا) والثاني وهو عبارة عن هيئة مفوضين من القضاة والكفاءات الاقتصادية تتولى الفصل في القضايا مع إمكانية الطعن في القرارات التي تصدر عنه.
- أو إحداث جهاز مستقل للمنافسة يتولى مهام المديرية والتحقيق في القضايا إلى جانب محكمة مختصة في قضايا المنافسة

وقد بيّنت التجربة التونسية أنه يمكن التقدم تدريجيا في تجاوز نقائص القانون وتحسين صياغته وذلك على ضوء ما تفرزه التجربة وحسب تطور الحركية الاقتصادية في البلاد إذ تم تعديل قانون المنافسة منذ صدوره في ١٩٩١ في ٥ مناسبات ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٥. وتواتر التعديلات للقانون وتعددها يمكن أن ينظر إليه من هذه الزاوية على أنه أمر صحي لتطوير التجربة الوطنية.

وبالتوازي مع تحسين القانون. تظل الحاجة ماسة لمواصلة وتكثيف جهود التوعية ودعم هياكل المنافسة بالموارد المادية والبشرية وإدراج هذا الفرع من القانون في المناهج التعليمية بالجامعة.

الأستاذ مصطفى ناصر الدين المدير التنفيذي طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

- عضو مجلس ادارة. البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - الاردن (www.nmb.com.jo).
- عضو مجلس ادارة. مبادرة الاتفاق العالمي - الاردن.

عضويات سابقة

- عضو المجلس الاستشاري لمجتمع الانترنت (الولايات المتحدة الأمريكية) (www.isoc.org)
- رئيس مؤسس لآحاد منظمات تقنية المعلومات والاتصالات العربية (www.unicctf.org)
- عضو مجلس ادارة ورئيس سابق لجمعية تقنية المعلومات int@j- Jordan (www.intaj.net)



المؤهلات الرئيسية

يحمل السيد مصطفى ناصر الدين شهادة ماجستير في هندسة الكمبيوتر اضافة الى خبرة ٣٥ عاما قضاها في مختلف الثقافات والمجالات الصناعية كمهندس ومطور اعمال ووسيط ومرشد وصاحب مشاريع في مختلف الدول في الشرق الاوسط. وتمكن من بناء قدرات ادارية وقيادية كان لها اثرها الايجابي على المؤسسات على مستوى العالم. وشارك السيد ناصر الدين في مجموعة كبيرة من مشاريع التنمية البشرية وادارة التكنولوجيا بما فيها تطوير الادارة والقيادة والتدريب وتطوير الفرق واستراتيجيات الاعمال وحوّل الاعمال وتطبيق الحلول التقنية وتقنيات التعلم واستخدامها بصورة فاعلة. وخلال السنوات العشر الاخيرة. نشط السيد ناصر الدين في مجال صياغة سياسات الاردن لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والتعليم وتمويل المشاريع الصغيرة.

عضويات مختارة

- رئيس الشركة الاردنية لتمويل المشاريع الصغيرة.
- رئيس مجلس تمويل المشاريع الصغيرة.
- عضو المجلس الاستشاري لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. الاردن.
- عضو المجلس الاستشاري. كلية طلال ابوغزاله لإدارة الأعمال. الجامعة الالمانية الاردنية (www.tagcb.edu.jo).
- عضو المجلس الاستشاري الصناعي. كلية المعلومات والكمبيوتر. الجامعة الالمانية الاردنية (www.gju.edu.jo).
- عضو مجلس ادارة. وورلد لينكس. واشنطن العاصمة. (www.world-links.org).
- نائب الرئيس. وورلد لينكس المنطقة العربية (www.wlar.org).
- عضو مجلس ادارة. مؤسسة اليوبيل - الاردن (www.jubilee.edu).

الدكتور مارتن بك الممثل المقيم مؤسسة كونراد آديناور - مكتب عمان في الأردن



سيرة ذاتية موجزة

بدأ الدكتور مارتن بك عمله كممثل مقيم لمؤسسة كونراد آديناور في عمان-الأردن في بداية سنة ٢٠١٠. بعد أخذه لإجازة من معهد جيجا لدراسات الشرق الأوسط في هامبورغ-ألمانيا حيث كان يعمل. حصل على شهادة البكالوريوس والدكتوراة في العلوم الاجتماعية، وكذلك على شهادة "التأهيل" في العلوم السياسية من جامعة توبنغن في ألمانيا. وشغل منصب أستاذ زائر في جامعة دنفر الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة بيرزيت في فلسطين، وجامعة القوات المسلحة الاتحادية في هامبورغ - ألمانيا، وجامعة برين في ألمانيا. وقد نشر على نطاق واسع العديد من الكتب والمقالات التي تختص بشؤون الشرق الأوسط باللغتين الألمانية والإنكليزية على حد سواء.

التعليم:

- الأستذة، جامعة توبنغن، توبنغن، ألمانيا ٢٠٠١
- الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة توبنغن، توبنغن، ألمانيا ١٩٩٤
- امتحان الدولة في العلوم السياسية واللغة الألمانية، جامعة توبنغن، توبنغن، ألمانيا ١٩٨٩

الأستاذ حسين الحمداني

مدير مديرية المنافسة

وزارة الصناعة والتجارة



التحصيل العلمي:

١٩٩١/٩ الى ١٩٩٥/٦ . جامعة عمان . بكالوريوس حقوق.

الخبرة العملية:

- منذ كانون الثاني ٢٠٠٣ : مدير مديرية المنافسة . في وزارة الصناعة والتجارة:
المهام : المساهمة في وضع السياسة العامة للمنافسة والعمل لحماية ونشر ثقافة المنافسة وجمع المعلومات لكشف الممارسات الخلة بأحكام المنافسة. واستلام ومتابعة طلبات التركيز الاقتصادي ونشر الإيضاحات التي تتعلق بالمنافسة والتحقق لتطبيق قانون المنافسة والتعاون مع جهات خارج الأردن لتبادل المعلومات والبيانات العامة المتعلقة بتنفيذ قواعد المنافسة وإعداد التقارير وتقديم التوصيات إلى وزير الصناعة والتجارة والى محكمة بداية عمان بخصوص قضايا المنافسة.
- ٢٠٠٣-٢٠٠١ و ١٩٩٦-١٩٩٩ : ممارسة المحاماة في عمان.
- ١٩٩٩-٢٠٠١: مستشار قانوني . الاتحاد العربي للتأمين .
- عضو نقابة المحامين في الأردن.

الدكتور أمجد الشريدة

قاضي محكمة شمال عمان



التحصيل العلمي

- ٢٠٠٢/١١/١ : انتقلت إلى وزارة العدل حيث عملت مديراً لمحكمة بداية شمال عمان بالإضافة إلى عضويتي في لجنة مراقبة الأداء الوظيفي
- ٢٠٠٦/١١/١ - ٢٠٠٥/١١/١ : باحث قانوني في هيئة التخصصية وبالإضافة إلى ذلك ، عين في ٢٠٠٦/٢/١٣ عضواً في لجنة صياغة التشريعات والقوانين والأنظمة في الهيئة ذاتها.
- ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ : محاضر غير متفرغ في كلية الحقوق في جامعة جرش الأهلية في مادة « نصوص الالتزام : في القانون المدني » خلال الفصل الدراسي الأول
- ٢٠٠٧ : عضو اللجنة العلمية المشرفة على مؤتمر المدعين العامين في الدول العربية الذي عقد في عمان ما بين ٢٠٠٧/٨/٩-٧
- ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧ : محاضر غير متفرغ في مادة « التشريعات التجارية » في كلية الحقوق في جامعة الزرقاء الخاصة خلال الفصل الصيفي للعام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧
- ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧ : محاضر غير متفرغ في مادة «التحكيم التجاري» التي تدرس لطلبة الماجستير في كلية الدراسات العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا خلال الفصل الصيفي من العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧
- منذ ٢٠٠٨ - وحتى تاريخه : محاضر غير متفرغ في المواد التالية : «التشريعات التجارية» و « التجارة الالكترونية» وحقوق الملكية الفكرية» منذ الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
- منذ ٢٠٠٩/٢/١ وحتى تاريخه : عين قاضياً في محكمة شمال عمان من تاريخه ولغاية الآن

- ٢٠٠٨-٢٠٠٤ : جامعة عمان العربية للدراسات العليا - عمان ، الأردن
دكتوراه في القانون الخاص / القانون التجاري .
بمعدل : ٤ / ٣,٩٥ . و بدرجة امتياز
- ٢٠٠٤-٢٠٠٣ : الجامعة الأردنية - عمان، الأردن
ماجستير حقوق
بمعدل ٤ / ٣,٩٥ . و بدرجة امتياز
الأول على الدفعة
- ٢٠٠١-١٩٩٨ : جامعة اليرموك - اربد، الأردن
بكالوريوس حقوق
بمعدل ٨٤,٥٪ . و بدرجة امتياز
الأول على الدفعة
- ٢٠٠٨-٢٠٠٧ : المعهد القضائي الأردني - عمان ، الأردن
دبلوم عالي في الدراسات القانونية
بمعدل ٨٩,٢٪
الأول على الدفعة

الخبرة العملية

- ٢٠٠١/١٢/١ : مسؤول في وزارة الداخلية / اربد.

الأستاذ محمد بن فراج خبير في المنافسة، مستشار لوزير التجارة ومثل الوزير في مجلس المنافسة (الدفاع عن المصلحة العامة)



التحصيل العلمي:

- ماجستير في تدقيق الحسابات (المعادل الوطني لشهادة CPA) (١٩٨١- ١٩٨٤ .
- بكالوريوس محاسبة ١٩٧٨-١٩٨١ (جامعة تونس - العهد العالي لدراسات ادارة الاعمال. تونس)
- شهادة /مفوض المنافسة : ١٩٨٩ (دائرة المنافسة في وزارة الاقتصاد والتمويل الفرنسية DGCCRF) .
- دراسات عليا لمدة سنة في اقتصاديات التنمية تشمل دورات اكااديمية وروابط مهنية مع بعض المؤسسات الدولية والامريكية : ١٩٩٣- ١٩٩٤. في الجامعة الامريكية في العاصمة واشنطن- كلية الخدمة الدولية. الولايات المتحدة الامريكية .

المؤهلات الرئيسية:

- ٣٠ عاما خبرة مع وزارة التجارة التونسية (خدمات وجارة داخلية، إصلاح السياسات واستراتيجيات تنموية، شؤون المنافسة والمستهلكين) .
- خبير مثل لتونس في مجموعة الخبراء الحكوميين في سياسات المنافسة والقانون .
- خبير مثل لتونس في مجموعة العمل الخاصة بتفاعل سياسات المنافسة وسياسات التجارة- منظمة التجارة العالمية (منذ إنشائها بموجب إعلان سنغافورة : كانون الثاني ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥).
- منسق وطني (ومعد) برنامج تعزيز القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "CLSP"، وهو برنامج مول من قبل مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية MEPI و الذي ينفذ من قبل المركز العربي لسيادة القانون والنزاهة كنجربة ريادية في ٤ دول عربية هي لبنان وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن (أيار ٢٠٠٨- نيسان ٢٠١٠) : ويشتمل

على إجراء تقييم أو مسح لمراجعة قوانين الأعمال والأنظمة وإجراء دراسة معمقة حول سياسة وقانون المنافسة في تونس.

- عضو مجموعة الخبراء الخاصة بوضع قواعد عربية مشتركة للمنافسة (الجامعة العربية) ، ٢٠٠١-٢٠٠٣ .
- مستشار دولي مع « إجادة EJADA » مبادرة التعاون الأوروبي الأردني في مجال المشروعات) ووزارة الصناعة والتجارة الأردنية (٢٠٠٢-٢٠٠٥):
- « إعادة صياغة قانون المنافسة الوطني.
- « تنفيذ برنامج مساعدة مدته ٦ أشهر حول تطبيق القانون (إنشاء سلطات للمنافسة، تصميم وتنفيذ زيارات دراسية، برامج تدريبية، وحملات توعوية، صياغة أنظمة، والمساعدة في معالجة القضايا).
- مساعدة فنية إلى سكرتاريا جامعة الدول العربية في مجال:
- « التعليقات على مسودة القواعد العربية المشتركة للمنافسة (آب ٢٠٠١).
- « إعداد مسودة مشروع تعاون فني بين هيئات المنافسة العربية (٢٠٠٧).
- « مساعدة فنية مع مؤسسة الأمم المتحدة الخاصة بالتجارة والتنمية «UNCTAD» لبعض الدول الإفريقية (مدغشقر، ١٩٩٩/موريتانيا ٢٠٠١)
- « تصميم وتنظيم تدريب وطني وندوات حول قضايا المنافسة في تونس.
- « عضو لجان / حلقات مستديرة في عدة ندوات دولية حول سياسات المنافسة .
- « تنظيم عدة برامج تدريبية لموظفي مديرية المنافسة الجزائرية و مكاتبها في الأقاليم (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥) .

تدريبات أخرى:

- خبرة محدودة مع مؤسسات بريطانية معنية بسياسات المنافسة (لجنة الاحتكارات والاندماجات «MMC»، مكتب التجارة المنصفه OFT) .

Mr. Mohamed Ben Farraj

Competition Expert, Senior Advisor to the Minister of Trade

Representative of the Minister in the Competition Council

(Defense of the Public Interest)

Tunisia



Key Qualifications:

- » 30 years experience with the Tunisian Ministry of Trade (services and domestic trade, policy reforms and development strategies, competition and consumer affairs)
- » Expert representing Tunisia in the Intergovernmental Group of experts in Competition Policy and Law – United Nations machinery – UNCTAD (since 1994),
- » Expert representing Tunisia in the Working Group on the interaction between Competition Policy and Trade Policy - WTO (since its creation by the Singapore declaration: December 1996 to 2005),
- » National coordinator (and author) of the Commercial law strengthening program in the MENA region “CLSP”, a MEPI funded program conducted by the Arab Center for the Rule of Law and integrity “ACRLI” in 4 pilot countries Lebanon, Tunisia, UAE and Yemen (May 2008- April 2010): conduct of a general assessment Review of business law and regulations as well as the conduct of an in depth study on competition law and policy in Tunisia
- » Member of the Group of Experts working on the Arab Common rules of Competition (Arab League),2001-2003
- » International consultant with EJADA (Euro Jordanian action for Enterprise) and the Jordanian Ministry Of Industry and Trade (2002-2005):
 - Redrafting of the national competition law,
 - Conduct of a 6 month assistance program to implement the law (establishment of competition authorities, design and conduct of study tours, training programs, awareness campaign, drafting of regulations and assistance in case handling).

Education:

Master's Degree in Accounts Auditing (National CPA examination). 1981-1984 / Bachelor's Degree in Managerial Accounting 1978-1981 (University of Tunis - Higher Institute of Business Studies, Tunisia),

Certificate of Competition Commissioner: 1989 (DGCCRF Competition Department in the French Ministry of Economy and Finance),

One year of Post-graduate studies in economics of development including academic courses and professional affiliations with some international and American institutions: 1993-1994 The American University Washington, DC - School of International Service, USA.

Other Trainings

Brief experience with the British institutions involved in the Competition Policy (Monopolies and Mergers Commission “MMC”, Office of Fair Trading “OFT”).

Dr. Amjad Al Shraideh

Judge, North Amman Court

Amman-Jordan



Education:

- **2004-2008**
Amman Arab University for High Studies.
Amman, Jordan
Degree: Doctoral in Private Law/Commercial Law.
GPA: 3.95 out of 4
Rating: Excellent
- **2003-2004**
University of Jordan
Amman, Jordan
Degree: Master's in Law
GPA: 3.90 out of 4
Rating: Excellent
Ranking: First among all the students who graduated in the same year
- **1998-2001**
University of Yarmouk
Irbid, Jordan
Degree: Bachelor in Law
GPA: 84.5
Rating: Excellent
Ranking: First among all students who graduated in the same year
- **2007-2008**
The Jordanian Judicial Institute
Amman, Jordan
Degree: High Diploma in Legal Studies
GPA: 89.2%
Ranking: the first among all the students who graduated in the same year

Experience

- **1/12/2001**
Employed as an administrator at the Ministry of Interior / Irbid.
- **1/11/2002**
Moved to work at the Ministry of Justice as a head of department at North of Amman First Instance Court, in addition to being a member of the Job Performance Monitoring Committee.
- **1/11/2005 - 1/11/2006**
Worked as a legal researcher at the Executive Privatization Commission. In addition to that, on 13/2/2006 was appointed as a member of the committee of drafting legislations, laws and regulations within the commission.
- **2005/2006**
Worked as a part-time lecturer for the course "The Provisions of the Commitment: Civil Law" at the Faculty of Law / Jerash Private University during the first semester.
- **2007**
Was a member of the Scientific Committee in charge of supervising the Conference of Prosecutors General (Attorney-General) for the Arab States held in Amman during the period 7-9/8/2007
- **2007/2008**
Part-time lecturer for the course "Commercial Legislations" at the Faculty of Law / Zarqa Private University during the summer semester of the academic year 2007/2008
- **2008 – Present**
Part-time lecturer for the courses "Commercial Legislations and E-commerce" and "The Intellectual Property Rights" since the first semester of the academic year 2008/2009.
- **1/2/2009 - Present**
Appointed as a judge at the court of North Amman, holding the same position up till now.

Mr. Hussein Al Hamadani

Director of the Competition Directorate

Ministry of Industry and Trade

Amman-Jordan



Education:

9/1991 to 6/1995, University of Amman, B.A.
Degree in Law

Professional experience:

Since January 2003: Director of the Competition
Directorate, Ministry of Industry and Trade

Tasks:

Contributing to setting the general competition policy, working to protect competition and encouraging its culture, gathering information to uncover practices that violate the rules of competition, receiving and following up application relating to economic concentration, issuing clarifying communications on matters relating to competition, carry out the necessary investigation for the execution of competition law, cooperating with authorities outside the Kingdom for the purpose of exchanging general information and data and matters that relate to the execution of competition rules, preparing reports and presenting recommendations to the Minister of Industry and Trade and to the Amman court of first instance regarding competition cases

- 2001 – 2003 and 1996 – 1999: Lawyer in Amman
- 1999 – 2001: Legal Consultant, Arab Union for Insurance
- Member of the Lawyers Association of Jordan

Dr. Martin Beck

Resident Representative

Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.

Amman Office



Short Biography:

Dr. Martin Beck who is currently on leave of absence from GIGA Institute of Middle East Studies in Hamburg, Germany, has been the Resident Representative of Konrad Adenauer Stiftung in Amman, Jordan, since 2010. He obtained his PhD as well as his “Habilitation” in political science from Tübingen University, Germany. He served as Visiting Professor at Denver University, USA; Birzeit University, Palestine; the University of the Federal Armed Forces in Hamburg, Germany; and the University of Bremen, Germany. He has published extensively both in German and English on Middle Eastern affairs.

Education

- Habilitation, University of Tübingen, Tübingen, Germany, 2001
- PH.D. in Social Science, University of Tübingen, Tübingen, Germany, 1994
- State Examination in Political Science and German, University of Tübingen, Tübingen, Germany, 1989

Mr. Mustafa Nasereddin

Executive Director

Talal Abu Ghazaleh & Co. International



Key Qualifications:

Holding Masters Degree in Computer Engineering. With 35 years of cross-cultural and cross-industry experience as an engineer, business developer, communicator, mentor and entrepreneur, across diverse countries in the Middle East he was able to establish a management and leadership capacity that has positively impacted world class organizations. Mr. Nasereddin was involved in a wide range of human development and technology management projects, including management and leadership development, coaching and team development, business strategy and business transformation and the implementation and effective use of technology-based solutions and learning technologies. During the last ten years, he was active in developing Jordan policies for the sectors of Information Technology, education, and microfinance.

Selected Memberships:

- Chairman, Jordan Micro-Credit Company (www.tamweelcom.org)
- Chairman, Jordan Microfinance Council

- Member of the public private partnership advisory council, Ministry of Planning & International Cooperation, Jordan
- Member of the Advisory Council, Talal Abu-Ghazaleh Graduate School, German Jordan University (www.tagcb.edu.jo)
- Member of the Industry Advisory Board, School of Informatics and Computing, German Jordan University (www.gju.edu.jo)
- Member of the Board, World-Links, Washington DC, (www.world-links.org)
- Vice Chair, World Links Arab Region. (www.wlar.org)
- Member of the Board, The Jubilee Institute- Jordan (www.jubilee.edu.jo)
- Member of the Board, National Microfinance Bank- Jordan (www.nmb.com.jo)
- Member of the Board, Jordan Global Compact Initiative

Past Memberships:

- Member of the Advisory Council of the Internet Society (USA) (www.isoc.org)
- Founding Chairman of the Union of Arab ICT Associations, IJMA3 (www.ijma3.org)
- Secretary General of the UN ICT Arab Network (www.unicttf.org)
- Board member and Former Chairman of the Information Technology Association int@j – Jordan (www.intaj.net)

to consult the Directorate on draft laws and regulations regulating access to activities which could impact competition in the market in a manner that would ensure the laws' conformity to the principles of competition.

- There is a need for improvements in wording and explanation of certain fundamental and procedural aspects.

When the Provisional Law was drafted in 2002, these weaknesses were known and were subject to discussions. Yet, they remain the outcome of a national choice dictated by many facts, perhaps the most prominent of which is unwillingness at the time to create more independent bodies or competent courts like the Anti-monopoly Court. To the end, a single judge considered competition cases, whereas in most experiences an interdisciplinary panel usually considers such cases.

Moreover, allowing all courts of first instance to consider competition cases, rather than giving jurisdiction to the Amman Court of First Instance, will not contribute to the accumulation of competency. On one hand, there is limited number of such cases (the average number of cases considered by the Competition Board in Tunisia does not exceed 20 cases per year after twenty years of law enforcement). On the other hand, the nature of competition cases which usually cover the national market are beyond the jurisdiction of a court of first instance.

Considering the above, when reviewing the

Jordanian Competition Law, it would be useful to consider supporting the institutional aspect by:

- Creating an independent body for competition comprising two divisions: one division would focus on investigation and the advisory aspect (current duties of the Directorate) while the other would be a panel of commissioners comprising judges and economic experts who would undertake the judgment of cases with the ability to appeal decisions issued, or
- Creating an independent body for competition which would undertake the duties of the Directorate and investigate cases, in addition to a court for competition cases.

The Tunisian experience proved that we can move gradually to overcome the law's shortcomings and to improve its wording in light of the outcomes of experience and in line with the development of economic activity in the country. The Competition Law has been amended five times between 1995 and 2005 since its promulgation in 1991. Successive and multiple amendments to the law, from this perspective, can be viewed as beneficial for the development of the national experience.

Along with the Law's improvement, there is an urgent need to continue to increase awareness, support competition structures with financial and human resources, and incorporate this section of law into university curricula.

priority to some economic mechanisms and policies at the expense of the competition policy in order to achieve public interest as in the case when the state monopolizes certain activities or regulates main sectors by means of pricing policies relating to certain sensitive consumer products.

Third, there exists the inadequacy of authorities and insufficient resources, both human and financial. In this context, competition structures in certain Arab countries are seeking to enhance the training, national capacity building, and experience sharing aspects.

Fourth, the competition mentality is not deeply rooted in the minds of economic players. On one hand, they have been working for many years in a closed market where all economic sectors enjoy state protection from foreign competition. On the other hand, there is a lot of confusion among all establishments between anti-competitive and illegitimate practices. The impact of this confusion is usually limited to the relationship between two or more establishments and does not affect the overall balance of the market.

Fifth, competition laws are unique because files relating to competition require economic analysis of the entire relevant market, the economic status of parties complaining from anticompetitive practices, and the parties accused of the same. This particularity requires combining economic and legal analysis which in turn requires providing capable competencies and training judges, in particular, on economic analysis.

Jordan's law enforcement experience

It is difficult to provide an objective evaluation of Jordan's experience after only six years since the relevant law was issued (Law No. 33 for 2004 on July 27, 2004). Despite the fact that

this experience is still in its early stages, there has been notable progress compared to other experiences.

This progress can be seen through the following indicators:

- The volume of the Directorate's work and number of files examined which can be compared to the volume of work of Competition Board in Tunisia
- Outstanding performance and efficiency
- The right choice of focusing on awareness raising and national capacity building activities
- The Jordanian experience's reputation and presence in specialized forums
- The impact the Jordanian Law has on certain laws in the region (such as the Syrian Law which benefited from the Jordanian and Tunisian Laws)
- Carrying out several international cooperation programs which enriched the Jordanian experience and helped raise awareness of the provisions of the Law and build national capacities in this field.

This progress, however, does not prevent pointing out some weaknesses of this experience that can be addressed in order to advance the Jordanian experience further, particularly as there is an obvious political will to move forward in this field.

Main weakness of the Jordanian Competition Law relate to the institutional aspects of law enforcement as follows:

- The status of the Competition Directorate as a body that refers to amending bodies which have better administrative status and more resources and independence.
- Competition cases are determined by a single judge.
- There is a lack of a mandatory mechanism

Or a specific amount as follows:

Egypt	Saudi Arabia	Yemen	Qatar
30,000 to 10,000,000 EGP	Maximum 5,000,000 Riyals	10,000 to 100,000 Riyals	100,000 to 5,000,000 Riyals

In the case of Morocco an offender who is natural citizen is imprisoned and offences relating to economic concentration in Jordan (imposing a fine and/or imprisonment). The Yemeni legislation requires the imprisonment of offenders in the event of recidivism.

Furthermore, most laws impose a range of supplementary penalties including administrative penalties such as temporary closure of business (Tunisia and Syria), removal of the establishment from the commercial register (Yemen) or prohibiting the establishment from doing business with the public sector for a specific period of time (Syria). There are also financial penalties represented by cautionary daily fine until the violation is remedied (Saudi Arabia and Algeria). It is also worth mentioning that some laws (Tunisia, Egypt, Jordan and Algeria) have established provisions to encourage reporting anti-competitive practices by reducing the penalties imposed on offenders who cooperate with competition authorities.

Third Aspect: Approaching experiences from the perspective of actual implementation of laws and the performance of competition authorities

In order to assess the actual implementation of competition laws, we need to evaluate the performance of competition authorities in terms of case files examined, rulings issued, and success in performing the role assigned to them. Such evaluation usually depends on a

number of mechanisms, such as questionnaires and opinion polls, in order to determine how successful authorities are in fulfilling their duties and in determining the view of stakeholders, including professional sectors and consumers, and the level of their satisfaction with the said performance. In the absence of such studies, we have to rely on reports issued by Arab competition authorities.

By reviewing available inputs regarding the activity of the authorities, we can say that the results achieved were poor, with the exception of certain experiences such as those of Tunisia, Jordan and, to a lesser degree, Egypt. There are many reasons for the poor implementation of competition law in the Arab countries, mainly:

First, some experiences are new. As we mentioned earlier, most Arab experiences with competition law are no more than ten years old (with the exception of Tunisia), not to mention that efforts at the beginning of every experience were focused on developing structures, promulgating relevant laws, raising awareness, and training activities rather than the actual implementation of the law.

Second, there is a lack of will to implement competition laws or insufficient space for economic liberties which provides the appropriate ground to activate said laws. Economic policy priorities sometimes give

judicial regulation. Some countries use the dual authority system and others use the single authority system. Powers vested in authorities and their legal nature also vary (administrative or semi-judicial system ...).

Institutional systems of competition authorities in Arab countries can be divided into two groups as follows:

- The first group uses the system of multiple authorities responsible for enforcing competition laws. This group comprises the Arab West countries and Jordan. Tunisia, Morocco and Algeria have a directorate or directorate general for competition at the Ministry of Trade, in addition to a competition board as an independent authority with advisory and judicial powers. Jordan, however, used a similar allocation of powers under which the Competition Directorate is responsible for developing legislations, investigating completion cases, granting exemptions and licensing concentration operations, whereas the Competition Affairs Committee is responsible for advisory aspects and courts of first instance are in charge of judicial aspects.
- The second group uses the single authority system. This system exists in Egypt, Syria, and Saudi Arabia with varying levels of powers particularly with respect to determining cases.

The relationship between competition authorities and amending bodies:

This is one of the most controversial issues in

competition law enforcement where countries use different systems. This difference exists in the Arab laws some of which have determined the matter by developing rules for this relationship, while others left it for discretion. It is worth mentioning that the Tunisian and Algerian laws explain this relationship by granting the Competition Board horizontal jurisdiction to consider competition cases even in sectors with regulatory amending bodies while creating mechanism to regulate the relationship between the two parties by:

- Seeking the technical opinion of the bodies. They must be notified of cases initiated before the board, and consulted prior to determining cases relating to the sector resorting to them.
- Sector bodies must be allowed to initiate competition cases before the Competition Board. In Jordan, the Competition Law tried to conciliate between its provisions and those of previous laws (Communication, Insurance, ...) which included a set of provisions regulating competition in the sectors. Furthermore, various bodies concerned with competition affairs are involved. Since the Communication and Insurance Laws were issued prior to the Competition Law, they incorporated provisions which are normally assigned to competition laws. This approach proves the need for the Competition Law.

Penalties:

All competition laws in the Arab countries impose financial penalties on offenders, the amounts of which are determined either using a percentage of the number of completed transactions as follows:

Tunisia	Morocco	Syria	Jordan	Algeria
Maximum 5%	2 - 5 %	1 - 10 %	1 - 5 %	Less than 12 %

and foreign investments by ensuring free access to markets and economic activities.

Based on their awareness of the relation between competition policies and other economic policies (particularly commercial policy), Arab countries are convinced of the need for such laws and the need to conform with the international approach to economic reform and the adoption of market mechanisms. Nevertheless, the comparison highlights variations between countries with respect to internal liberalization of economy and the approach to join regional and international economic groups.

These variations are caused by the tendency to overprotect national production in certain countries with a production base, particularly an advanced industrial one, in addition to the uncertainty sometimes associated with the consequences of price liberalization, and the need to develop alternatives and controls for free competition in the market. Moreover, the structure of certain Arab economies, particularly small ones, makes it easy for cases of market monopoly or conspiracy to evolve. The global crises caused by the increase in the cost of raw materials (2006-2009) helped focus the attention on markets and price adjustment mechanisms.

Jordan's need for competition laws and policies

In the mid 90s, a desire to establish rules for competition emerged in Jordan. Draft laws for competition and prohibition of monopoly were developed in 1995 and 1998 but, were not promulgated at the time because of lack of belief in the need for such laws among certain sectors.

Nevertheless, if we study the Jordanian market during this period, we will find a number of facts which emphasize the need for such laws, most important of which are:

- The Jordanian economy is an open and free service economy. Jordan was among the first countries in the region to adopt policies of economic reform, investment encouragement, economy liberalization and to enter into free trade agreement (Euro-Jordanian Partnership Agreement/joining the World Trade Organization/Arab Common Market/Aghadeer Agreement ...).
- The structure of certain production sectors at the time was characterized by domination of the market by a limited number of establishments, whether because of the privileges system (such as the cement sector which was limited to one establishment and currently includes three) or the monopoly by a minority in certain industrial sectors.
- The existence of a group of professional associations and agreements on price levels in early 2000 (as is the case in the sectors of steel, touristic transport, dairy products, imported coffee, meat ...) consequences of which have been the subject of complaints on the part of Jordanian consumers.
- The lack of alternative or complementary mechanisms to protect consumers in light of the absence of any law for consumer protection and poor provisions in this respect in the Law of Industry and Trade.

Facts confirm that the Jordanian Competition Law was introduced in response to an actual economic need dictated by market developments and the need to ensure free and honest competition, protect the interests of consumers and support economy's ability to survive fierce competition in international markets.

Second Aspect: Competition provisions and laws and their compliance with international standards

The endeavor to develop Arab competition legislation benefited from comparative international experiences, as well as the provisions of the Model Law developed by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). However, each law retained its particularities which take into account the level of economic development of the state and its economic and social policy priorities, as well as other aspects relating to the administrative and judicial regulation in place.

The importance of legislative effort in developing a law lies in the ability to accommodate national particularities, on one hand, and observe applicable international standards on the other. In general, because they are new, all competition laws in Arab countries incorporate the following internationally acceptable provisions:

- Prohibition of anti-competitive practices and agreements
- Prohibition of abusing dominant positions
- Prior control of economic concentration operations.

There are also several things in common, in terms of the wording of provisions relating to anti-competitive practices, definitions of certain key terms, and penalties.

Furthermore, most Arab legislations in this area agree on allowing certain exemptions from the general principle by establishing a system for exempting anti-competitive practices justified by public interest.

On the other hand, there are differences between competition laws in the Arab region relating to the scope of application, institutional system of competition authorities, penalties or some other procedural aspects such as appealing competition authorities' decisions.

Before we discuss contents, it should be noted that the relevant law has different names in different countries for historic reasons. Most Arab countries call it the competition or competition and probation of monopoly Law. Whereas Morocco and Tunisia call it the competition and prices law with provisions on pricing systems due to the fact that the Moroccan and Tunisian laws were introduced as part of the price liberalization policy to replace pricing laws in force during the 70s and 80s. On the other hand, Mauritania is the only country to incorporate provisions on competition in the Commercial Code. Following is a brief preview of main differences between Arab competition laws:

Scope of application of the Competition Law:

Arab laws can be categorized into: laws with a broad scope of application covering all economic activities, which is the choice of the Arab West countries, as well as Jordan and Syria. Laws where competition provisions apply to all activities of production, trade, services, and all commercial acts and practices regardless of the nature, legal form or nationality of the parties performing them. This includes both natural and juridical persons from the private and public sectors, as well as public entities, professional unions and associations involved in economic activities.

The other category of laws includes a set of exemptions because their scope of application does not cover public facilities and government establishments such as the laws of Egypt, Saudi Arabia, Yemen and Qatar.

Competition Authorities:

This is a matter of national choice for each country depending on administrative and

Yemen	Law No. (19) for 1999 on January 17, 1999 on encouraging competition and prohibiting monopoly and commercial fraud
Saudi Arabia	Law No. (33) for 2004 on July 27, 2004 on competition. (Provisional Law No. 49 for 2002)
Saudi Arabia	Royal Decree No. (2/25) on Jomada Al-Awwal 4, 1425 (2004) on the competition Law.
Egypt	Law No. (3) for 2005 on February 15, 2005 on competition and prohibition of restrictive practices; amended by the Law of 2007 and Law No. (193) for 2008.
Qatar	Law No. (19) for 2006 on protecting competition and prohibition restrictive practices.
Kuwait	Law No. (10) for 2007 on April 23, 2007 on protecting competition.
Syria	Law No. (7) for 2008 on April 3, 2008 on competition and prohibition of monopoly.

By reviewing the Jordanian experience of competition legislation, we can say that it is one of the leading experiences in the Middle East. This experience can be compared to other experiences of Arab countries in several aspects but this study will focus on three main aspects relating to:

- How the law responds to actual need for it
- Provisions of the law and how they conform to applicable international standards
- The extent of actual enforcement of the provisions of Competition Law and the performance of law enforcement agencies.

First Aspect: The need for competition laws and policies

The emergence and development of competition law is closely associated with the movement toward a market economy, the consequent liberalization of prices and trade, and the removal of investment obstacles. Comparative studies indicate that main objectives of competition laws and policies include:

- Encouraging economic efficiency
- Protecting the interests of consumers
- Providing a framework for protection from anti-competitive commercial practices
- Protecting the national economy as part of an approach to integrate in a globalized economy
- Providing an enabling environment for local

Mr. Mohamed Bin Farraj

Competition Expert, Senior Advisor to the Minister of Trade

Representative of the Minister in the Competition Council (Defense of the Public Interest)

«A Comparison between Arab Experiences with Competition Laws, Especially the Jordanian Experience»

Foreword

The introduction of competition law in the Arab countries is a relatively new experience compared with developed countries, particularly the USA and Europe, where such legislations were introduced by the end of the 19th Century and the first half of the 20th Century.

The introduction of competition legislation in Arab countries has been associated with the movement of economic reform and moving toward market economy reforms which were adopted in varying degrees by the early 1980s.

The development of Arab experiences with competition legislation was part of a wider international approach to adopt market economy and reform policies. In this context, it is worth remembering that since the 80s, the international arena has witnessed the emergence of many activities which helped develop competition laws and policies.

It is important to point particularly to the work of the United Nations Conference on Trade and Development, the UN General Assembly's adoption of the Equitable Principles and Rules for the Control of Restrictive Business Practices, setting up a governmental taskforce on competition policies and the development of a model competition law, in addition to the work of the World Trade Organization which,

after the Second Ministerial Conference in Singapore, set up a taskforce on the relation between competition policies, trade policies, and investment. Furthermore, the EU encouraged the adoption of competition rules under partnership agreements signed with southern Mediterranean and other countries.

In the same context, the Economic and Social Council of the League of Arab States has been concerned with the issue of competition policies and set up a relevant taskforce which developed guidelines for countries without competition legislations to be followed when developing such legislations.

Arab countries' experiences in the promulgation and enforcement of competition laws can be organized in three chronological phases as follows:

First, the 90s which witnessed the promulgation of competition laws in Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania.

Second, the period from 2000 to 2005 which witnessed the introduction of competition laws in eastern Arab countries such as Jordan, Saudi Arabia and Egypt.

Third, the period after 2005 during which a new wave of competition laws emerged in Qatar, Kuwait and Syria.

Table of Arab Laws

Country	
Tunisia	Law No. (64) on July 29, 1991 on competition and prices, and laws amending or complementing it the last of which was Law No. (60) for 2005 on July 18, 2005.
Morocco	Law No. (6) for 1999 on July 5, 2000 on free prices and competition
Algeria	Ordinance No. (3) for 2003 on July 19, 2003 on competition; nullifying Ordinance No. (6) for 1995 on January 25, 1995, amended by Law No. (12) for 2008 on July 25, 2008.

includes various products and the violation is limited to some of them

3. On a basis determined by the court if activity of the offending party/entity involves various products and the violation is limited to some of them and it is impossible to determine the total sales related to products subject of the infringement

- b. A fine of not less than (1000) one thousand dinars and not more than (50000) fifty thousand dinars, if total sales or revenues are not defined.”

A debate revolved around the content of this article regarding the Court’s ability to impose appropriate punishment if the evidence presented by the prosecution does not include all necessary papers as required in paragraphs 1, 2, and 3 of item A in order to provide the Court with the financial statement of the violating company.

In fact, the Committee concluded that, in such a situation, the court should use all powers vested in it by virtue of the Criminal Procedure Code so as to obtain the financial statement of the company committing the violation. In doing so, obtain the papers needed to administer the appropriate punishment against the company according to its financial statement. The court has at all times the right to request any auditing

or accounting expertise to examine the financial statement.

1.7.6 A number of the committee members proposed adding a specific legal provision to the competition law calling for the establishment of an independent body responsible for monitoring and implementing the competition law (rather than one of the directorates of the Ministry of Industry and Trade). This amendment is intended to give full independence to this body and to provide it with adequate financial capacities and qualified human resources necessary to enforce and implement the provisions of the competition law. The amendment also seeks to link the independent commission directly with the prime minister in order to prevent any interference by any official in its decision-making process over issues related to the Competition Law.

Meanwhile, other members of the Committee drew attention to the fact that the government, currently pursuing a policy aimed at rationalizing public expenditures, will not approve the idea of establishing a new competition commission or agency because such a step would entail relatively high costs. In addition, such a proposal comes at a time when the Government is preparing plans to cancel some independent bodies and merge others, which will certainly form a real obstacle to the establishment of an independent body for competition.

Competition Law and subsequent articles and their appropriateness: Criminal jurisprudence asserts that general and public deterrence are two basic goals the legislature seeks to achieve through punishment and deterrence can be achieved only by enforcing appropriate penalties proportionate with the legal violation committed.

In a related context, it is stated that it is utterly unacceptable for the legislature to overuse sanctions. An excess of sanctions implies the obstruction of rights of individuals. I leave you to judge the appropriateness of penalties prescribed in the competition law because the opinion on this matter may vary from one individual to another, from one society to another, and even from one time to another time.

1-7-3 Article 25/b of the Competition Law states: "The Court may mitigate the fine penalty for any violator of Articles (5), (6), (8), (9) and (10) of this law, if he provides the Directorate with information leading to uncovering such violations."

The legislator did not indicate the limits of mitigation. There is a need to refer to the general rules contained in the Penal Code and thus the legal discrepancy in this case (in response to those who claim the existence of one) is a superficial non-realistic discrepancy, as the general rules do provide the legal solution.

1.7.4 Article 17/a of the Competition Law states that: "Cases related to violations of Articles (5), (6), (8), (9), and (10) of this Law can be transferred to court if based on a complaint submitted to the General Prosecutor by any of the parties set out below provided that the complaints are accompanied by preliminary evidence:

1. The Minister upon recommendation of the Director or upon the request of any other

official party

2. Any institution from the private sector
3. Licensed consumer protection associations
4. Any gathering of at least five consumers affected
5. Chambers of Industry and Trade
6. Professional associations and trade unions
7. Sectoral regulatory bodies.

The abovementioned article has been subject to extensive debate by the Committee. Several members criticized the accused's inability to pursue the complaint by himself and the need to have at least a group of five victims affected to be able to do so. The answer to that lies in the desire of the legislature to make sure that a real willingness exists to pursue the complaint especially in the case of multiple plaintiffs. To suffice with one plaintiff may result in receiving many cases of the false or malicious complaints. This may impede the course of economic progress in the Kingdom and harmfully affect the operating companies. However, no amendment has been introduced to this article through the proposed amended draft law.

1.7.5 Article 20 of the Competition law states: "Any person who violates any of the provisions of Articles (5) and (6) of this Law will be sentenced to pay:

- a. A fine of not less than (1%) and not more than (5%) of the annual total sales of goods or of total revenues of services of the violator/offender, and the fine shall be calculated as follows:
 1. On the basis of the total annual sales of goods or total service revenues in the market as indicated in the financial statement for the fiscal year prior to perpetrating the violation
 2. On the basis of the total annual sales of products -subject of the violation- if activity of the offending party/ entity

cases. However, they could fall under the practices described in article 5 of the law.

- b. Means of Economic Concentration: There are numerous and diverse means for economic concentration. Economic concentration is no longer limited to the “integration” form only having expanded to include many other forms that fall under that concept. It should be mentioned that the Jordanian legislature has clearly articulated and explained the definition of the “economic concentration” concept in the competition law (under article 9). It is noteworthy that the Companies Act did not tackle concentration forms in a comprehensive manner as the competition law did. In order to ensure the harmonization of legislation and development of various relevant laws, the Committee recommends amending the Companies Act to incorporate detailed provisions to regulate the economic concentration.
- c. Scarcity competition markets (monopolistic competition): This concept refers to markets with fewer economic players due to circumstances related to high entry cost to these markets or the existence of legal and/or realistic restrictions in this regard. In Jordan, this concept is applicable to certain sectors such as telecommunications, banking, aviation, electricity, and insurance.

1 - 7 Some Problematic Legislative Issues in the Competition Law and Its Amended Draft:

The Committee has detected some legislative problems which are cited here for general interest:

1.7.1 Article 19/e of the competition law

states: “If the Minister is convinced upon recommendation of the Director that a violation of this law is committed, he shall decide to refer the case to the Public Prosecutor, unless he decides to save the papers temporarily or permanently, while keeping all relevant parties informed.”

In the proposed amendment, the phrase “save the papers” was replaced with “save the violation.”

Members of the Committee have discussed this legal text and its compatibility with the general provisions of the criminal procedure law and the impact of this text on the minister’s authority to file or save papers. Members were divided on this issue. Some argued that the text gives the Minister judicial power that authorizes him to disrupt the process of investigation in any complaint already submitted and refer it to the competent court for certain reasons, which should not be allowed. Another view pointed out that the directorate may in such cases resort to keeping the papers for the benefit of the national economy because of the directorate’s ability to address issues raised in the complaint in a more effective manner rather than referring it to the judiciary. However, a third opinion states that avoiding the undesired results of this article is legally dedicated and addressed in Article 17 of the competition law which authorizes several parties to refer any complaint related to a breach of the competition law to court.

In general, it seems that most of the legal experts are against such legal provision, especially considering the Minister of Industry and Trade has saved the papers of approximately 45 complaints during the past year, compared to 5 complaints that were referred to the competent judicial authority.

1.7.2 Penalties prescribed under Article 20 of the

some cases where the competition law and regulation policy might interact in a positive way such as the regulations defining fair competition standards or bidding rules to ensure competition in the bidding process.

Exceptions noted previously do not infringe upon or violate the general rule of protection. They are intended to achieve positive results for the public benefit which cannot be reached without these exceptions.

1.5.5 Ensuring that the different forms of economic concentration operations are included within the Competition Law as per Article 9 of this law that stipulates that: "Any activity is considered an operation of economic concentration if it results in the transfer of total or partial ownership, interest, property, rights, shares or obligations from one enterprise to another, thus enabling one enterprise or a group of enterprises to gain dominance or control directly or indirectly over another enterprise or group of enterprises"

The Competition Law explained "economic concentration" and its nature. In order to ensure full control of operations of economic concentration, the legislator has defined these operations in a very comprehensive manner and thus addressed the legislative gap that other legislation, such as the Companies Act, suffered from in this area.

In case an enterprise wishes to complete a specific economic concentration operation, it must then obtain the approval of the Minister of Industry and Trade especially if the total share of all enterprises involved in such operation forms more than 40% of the total market transaction. Such a course of action is intended to prevent creating or supporting any dominant position harmful to competition in contravention with

the competition law.

1-6 Accuracy and precision of definitions and legal texts used in the effective Competition Law:

1.6.1 What is meant by accuracy of legal texts? This means that legal texts, provisions, terms, or definitions used should be very clear in their meanings, easily applied without confusion, and have little need for interpretation.

1.6.2 Can the provisions of the Competition Law be considered accurate? We can say this is true in general with the exception of some provisions that grant the law enforcement officers large discretionary power. It is noteworthy that the flexibility of some provisions in the Competition Law is a legislative requirement in light of the rapid development of the economic sector and its quick growth. Such an environment made it imperative to develop flexible provisions capable of keeping pace with these developments.

1.6.3 To what extent is the competition law considered comprehensive? The competition law is relatively comprehensive which is, to a great extent, consistent with international standards for competition. These legal provisions or legislation can hardly be described as "perfect." The following are some example case studies:

- a. "Coalitions of Interoperability" Concept: Coalitions of interoperability or compatibility do not take the form of agreements as per the prevailing concept of contracts. Rather, they refer to a specific type of behavior that expresses some sort of non-contractual understanding such as the behavior patterns, strategies, and specific market mechanisms usually used by merchants. The Jordanian legislature did not directly tackle or deal with such

effective tools for maintaining legal and/ or economic unity in federal countries (such as the European Union). However, one should not forget the importance of market integration for simple (non-fragmented) countries such as Jordan where market division would prejudice the integrity and validity of the competition.

1.4.4 Realization of consumer interests: One of the main goals of the competition law is to support and nurture consumer interests within an ideal investment environment, and to provide high quality goods and services at reasonable prices.

1.4.5 Stimulating creativity and innovation: It is widely known that markets governed by standards of free competition unleash high potential for creativity and innovation especially in investments related to scientific research options. It is also noteworthy that development in markets applying such standards is much faster than that seen in markets that do not respect these standards, nor apply them.

1.4.6 Increasing economic efficiency: Among its various objectives, competition law aims, in general, to increase the economic efficiency, upgrade their efficiency and improve the products of economic institutions and enterprises.

1-5 General Principles Underlying the Current Competition Law of Jordan:

1.5.1. Ensuring respect of Jordan's international obligations arising from accession to several regional and international conventions such as the Euro-Jordanian Partnership Agreement, the Market, and the WTO Agreement.

1.5.2. Setting general rules and principles necessary for the creation of an environment of fair competition and the prevention of any anti-competitive practices, as well as

formulating deterring punitive measures (sanctions) applicable to any offender tempted to undermine the integrity of competition in the market.

1.5.3 Stressing the importance of protecting small and medium enterprises and formulating legal provisions that guarantee the creation of an atmosphere of free and fair competition to support their businesses and without the neglect or disregard of big projects.

1.5.4 Defining cases excluded from the breach of competition concept for public interest considerations such as those provided for under Article 4 of the competition law, that stipulates: "exchange rates of goods and services are set according to market rules of free competition, with the exception of the following:"

- a. Prices of basic goods and services that are identified in accordance with the provisions of the Law of Industry and Trade or any other law
- b. Prices determined by a decision of the Council of Ministers through temporary measures to deal with exceptional circumstances or an emergency or a natural disaster, provided that such measures would be reconsidered within a period of six months maximum from the start of their application.

It should be noted that competition and regulation laws and policies are primarily designed to protect public interest from powers of monopoly.

Although the competition law and regulation policy provide the government with tools to achieve this goal, both differ in terms of scope and types of application. Competition and regulation laws are not identical but there are

defined a strict penalty for anyone who discloses or releases any unauthorized information deemed “confidential” obtained from any source unless by order of the court.

1-3 State Intervention in Economic Activities (A Historical Perspective):

Since the establishment of the Hashemite Kingdom of Jordan and until the recent adoption of competition law No. 33 of 2004, the following marked the Kingdom’s economic activity:

- It is quite clear that Jordan did not adopt, at any stage of its history, any of the socialist economic theories. It is also clear to the public that the government has opted, in previous eras, to intervene by setting prices of some basic goods, in addition to regulating market competition by virtue of administrative decisions and full disregard of the rules of supply and demand. This governmental trend may have some supporters of the Kingdom’s previous experience when the prices of some commodities were actually beyond the reach of the average consumer due to the control of market prices by some traders. Therefore, many observers of the Jordanian market are in favor of such an intervention by the government from time to time, according to need, so as to restrain market variables and to protect consumer interests.
- Also, in earlier stages, some of the state-owned institutions and enterprises were engaged in the production process and entered into the market, especially in relation to basic goods, which resulted in an evident weakness in the competition among companies operating in the same area, and decreased impact of supply and demand forces on the market.
- In the 90s, the Kingdom was engaged in establishing rules for market liberalization and economic openness. With the evolution

of economic thought, a law on privatization was approved, and several government facilities were sold to the private sector. Partnership programs between the public and private sectors emerged and were applied on the ground.

- In 2002, the provisional competition law No. 49 was enacted and adopted as “Competition Law No. 33 of 2004”. It should be noted that both laws were compatible with European competition law, particularly with the provisions of articles 81& 82. It is also noteworthy that both laws have not received, until very recently, any serious attention in their application and or as topics of research.

1- 4 General Objectives of the Competition Law:

1.4.1 Self-Regulation and Market Control (the forces of supply and demand): The competition law must constantly make sure that the state of the market is self-controlled or self-regulated by supply and demand as an essential prerequisite. Therefore, provisions of the law should be able to impose themselves as a basic rule if market dynamics and regulations are suspiciously affected by factors other than supply and demand.

1.4.2 The use or circulation of goods, capital and persons without restrictions: As a general rule, the core function of any competition law is to ensure that most goods, services, capital, and persons in the marketplace are duly allocated and transmitted unhindered by any obstacles whatsoever and with an appropriate degree of flexibility.

1.4.3 Market integration versus non-fragmentation: From an economic point of view, competition laws with strict provisions and rules are considered one of the most

Jordanian partnership agreement, the Greater Arab market, Jordan's entrance to the WTO Agreement, and all subsequent international obligations.

The competition law aims to renounce dominance, monopoly, manipulation, and fraud; it represents a real blow to the prevalent culture of acquired privileges, and thus ensures the right of entry to national markets for each individual, while thwarting the risk of being victimized by illegal practices. It is also conducive to strengthening the culture of competition by allowing supply and demand to impact the pricing of goods and services, while achieving economic democracy through enacting laws to secure consumer protection as a real fulfillment of basic concepts of human rights.

By reviewing the competition law, we find that it has laid down general rules and principles to create an environment for fair competition in order to prevent any ill-practices infringing on competition. Therefore, any activities, cartels, alliances or agreements, expressive or implicit, constituting a violation or restriction of competition are prohibited by law. Examples of such practices include, but are not limited to, the following activities: fixing the prices of goods, limiting services, terms of sale, or quantities of production, market sharing, collusion in bids or proposals as well as any other acts that are considered anti-competitive practices.

The Jordanian legislator focused on the protection of small and medium-sized enterprises against the anti-competitive practices of enterprises with dominant positions in the market. Thereby setting rules in the competition law that are aimed at ensuring the protection of these enterprises, while banning any enterprise having a dominant position in the market to exploit its situation in a manner

prejudicial to competition. The law has therefore prohibited any practices that aim to fix or impose prices or terms of sale on consumers, set barriers to the entry of new enterprises into the market, exclude or eliminate new enterprises, prevent customers from dealing with any competing enterprise or any other anti-competitive practices that may result from the dominant position of such enterprises.

The legislature also created a range of sanctions for violators of this law. Articles 20-25 explain penalties applicable in case of involvement in anticompetitive practices, in operations of economic concentration, or in cases of non-compliance with decisions issued by the Minister of Industry and Trade.

In order to encourage institutions and companies to correct their positions, and to cooperate with the Competition Directorate in the Ministry of Industry and Trade in countering anti-competitive practices, the law allows mitigating the value of the fine imposed on any violator if he submits any information to the Directorate that could lead to uncovering other violations.

Bodies such as the Ministry of Industry and Trade, the private sector, or any other relevant stakeholder could file cases related to anti-competitive practices. Regardless of the party filing the case, the Ministry of Industry and Trade will always be involved in cases related to competition, even in cases where charges are dropped by one of the parties or where parties have reconciled. Moreover, the ministry has the right to challenge court decisions in these cases.

All information submitted to the Competition Directorate is considered "confidential." Competition authorities are committed to withholding "classified" information. The law

1-1 Introduction

As a result of the international workshop on global competition that was held in June 2009, a higher committee was formed to review and examine the provisions of the Jordanian competition law in order to draft a comprehensive strategy for the law. The committee succeeded in establishing the general framework for the desired amendments to the current competition law that meet the needs of the national economy and take into account the requirements of the current stage.

The Higher Committee, established under the direct auspices of the German Konrad Adenauer Foundation, the Talal Abu-Ghazaleh Group and the Ministry of Industry and Trade, is comprised of representatives of most sectors concerned with the competition law, namely: Mr. Hussein Hamdani, Director of the Competition Directorate at the Ministry of Industry and Trade, Dr. Sakher Al-Khasawneh, lawyer, Mr. Tarek Abu Salim, Opinion and Legislation Bureau, Mr. Omar Atout, lawyer, Dr. Qais Al-Mahafza, lawyer, Ahmad Al-Ousaily, lawyer, Mr. Joan Halasa, lawyer, in addition to the author of this working paper Judge Dr. Amjad Sharideh.

The committee has discussed the provisions of competition law and examined the proposed amendments with its legal and economic aspects, focusing mainly on reaching a competition law that takes into account Jordan's development status and the need to maintain economic stability in the Kingdom. The committee has been guided in its work by the directives of His Majesty King Abdullah II Bin Al Hussein - may God protect him, which affirm the need to support the investment environment. This working paper is intended to share the most important findings and recommendations of the committee that aim to produce legislation

that corresponds to economic developments at both the national and international levels and activate the role of the market in improving its performance so as to enter the global market, while maintaining the balance of the market.

1-2 A General Overview of the Competition Law in Jordan:

Jordan is one of the first Arab states to enact a competition law and was preceded only by few Arab countries, namely, Tunisia, Morocco, and Algeria. Several motives led to the creation of competition legislation. First, the competition law was prompted by the desire to promote and reinforce the principle of free competition which is a basic requirement of the trade rules. Second, free competition will consequently result in achieving a better distribution of economic resources, and lower priced, better quality of goods. Third, these factors lead to economic growth and greatly contribute to upgrading the national market.

An economic environment that is based on effective competition is considered vital for achieving economic growth. It serves as an incentive for companies to raise their competitiveness and is considered an important guarantee for investors and owners of small and medium-sized enterprises against the negative effects of market monopoly exercised by some enterprises. It is also considered a protection for the consumer to ensure quality services at competitive prices. Therefore, the competition law in Jordan came into being in its current form.

The competition law has taken into account Jordan's international obligations and the national legislation that preceded the issuance of the law. Undoubtedly, the issuance of the Competition Law came as an inevitable result to Jordan's accession to several regional and international conventions such as the Euro-

of acts that are considered abusive and are prohibited.

Therefore, the Law banned enterprises with a dominant position over the whole or part of the market from abusing this dominance to limit competition. This ban includes:

- Resale price maintenance
- Setting entry barriers or eliminating competitors from the market
- Subjecting other enterprises to major losses below cost
- Discriminating between customers in similar contracts
- Obliging a client to refrain from dealing with a competitor
- Seeking to monopolize resources necessary for the operation of a competitor
- Refusing, without objective grounds, to deal with a specific client
- Tying the purchase of a good or a service to the purchase of another one or a certain amount.

Economic Concentration Operations

An enterprise may impose control over others through mergers, buyouts, overtaking, or the purchase of shares or assets sufficient to gain control of other enterprises. These economic concentration operations result in raising the competitive level of merging enterprises and increasing their power in the market by lowering administrative and marketing costs and acquiring economies of scale.

However, some of these economic concentration operations may provide the resulting enterprises with a dominant position or support a dominant position already attained by these enterprises in a manner that inflicts harm on the status of

competition in the market, and in turn inflict harm on the consumer and the national economy. Therefore, economic concentration as such was not banned in the stipulations of the Competition Law. Rather the law imposed monitoring on centralization operations that could negatively affect competition in the market to prevent the creation or support of a dominant position.

The law divided the economic concentration operations into two parts in light of these operations' share of the total market transactions. The two parts are:

- If the total share of the enterprises concerned in the economic concentration operation is 40% or less of the total market transactions, there would be no need to notify and seek the approval of the Ministry of Industry and Trade. However, parties concerned with licensing economic concentration operations must consult the Minister about the impact level of these operations on competition level in that sector.
- If the total share of the enterprises concerned in the economic concentration operation exceeds 40% of the total market transactions, these enterprises must notify and seek the approval of the Minister of Industry and Trade. (Kindly refer to the plan for acquiring the Minister's approval.)

explicit or implicit collusions or agreements that would undermine competition. This ban was stipulated in the text of Article 5, Paragraph A of this law.

Among the collusions that constitute a violation of competition is any agreement that aims to:

- Fix prices
- Limit or control production
- Share markets
- Set entry barriers or eliminate competitors from the market
- Collude in tenders or bids

Notably, the law exempted from the abovementioned ban minor importance agreements set by the Minister at 3% of the total market transactions for agreements between competing enterprises, and at 7% for agreements between non-competing enterprises; provided that these agreements do not fix price levels or share markets.

Abuse of Dominant Position

Abuse of dominance is one of the most controversial issues in competition law. It is difficult to decide when to consider a company as dominant as well as the spectrum of acts that might constitute abuse of dominance. Dominance means significant market power.

From an economic perspective, dominance is the ability of a firm to raise and profitably maintain prices above the level that would prevail under competition for a significant period of time. The mere possession of a dominant position is not considered to be anti-competitive nor is the acquisition of dominance through competition on the merits. However, the abuse of a dominant position may lead to:

- i. Reduced output and increased prices
- ii. Reduced quality and variety of services/products
- iii. The limitation of innovation which would be considered anti-competitive.

Competition law handles the question of whether a company is considered dominant very differently. Competition law does not provide for a concrete definition of dominance but relies on the competition authority's economic judgment. On a case-by case basis, the competition authority will have to assess several factors that influence the determination of dominance.

High market share is one indicator that an enterprise is dominant in a relevant market. Nonetheless, in many jurisdictions, the sole possession of high market share is insufficient for a finding of dominance given that some markets are characterized by a high level of competition despite having relatively few players.

Other market indicators, such as barriers to entry, actual and potential competitors, durability of high market share, buyer power, economies of scale and scope, access to upstream markets, vertical integration, market maturity/vitality, access to important inputs, and the financial resources of the firm and its competitors should, among other things, be taken into consideration.

In general, a firm abuses its dominance when it performs acts that increase its economic power and are not responsive to consumers or the market. Acts that serve as roadblocks to competitors and do not have offsetting advantages to consumers are examples of abuse of dominance.

Competition law provides non-exclusive lists

- Practices that result from the implementation of an enforceable law
- Practices that are deemed permissible by the government to cope with exceptional circumstances: an emergency or a natural catastrophe
- Practices exempted by the Minister of Industry and Trade based on their positive outcomes and the resulting public interest. Relevant enterprises may this exemption in accordance with a designated form.

Anti-Competitive Agreements

As opposed to single-firm conduct, the prohibition of anticompetitive agreements is concerned with competitive harm, which results from collusion or cooperation of two or more independent companies. The interaction between companies is reflected by the notion of an agreement or arrangement. The concept of “agreement” in competition legislation is not necessarily the same as used by the civil law of a country. The term is usually broadly interpreted to include all kinds of relevant behavior.

An agreement can take many forms. It can be written or oral, formal or informal. Even with a knowing wink, an agreement can be reached. Competition law was drafted broadly to apply to all forms of agreements. In a similar vein, competition law applies to any agreement, whether or not it is intended to be legally binding. Often, concerted practices and more informal understandings can be covered by the prohibition of anti-competitive agreements.

Reflecting the fact that trade associations can play a crucial role in forming and maintaining agreements, many competition laws include decisions by trade associations on the definition of an agreement. Alternatively

some countries, for instance the Republic of Korea, have separate provisions to deal with the illegal behavior of trade associations.

Agreements among enterprises are basically of two types: horizontal and vertical. Horizontal agreements are those agreements concluded between competitors, where the term “competitor” means a firm operating at the same functional level of the production or distribution chain to compete for the same customers. An agreement between potentially competing firms can also form a horizontal agreement. Potential competitors are firms that are capable and likely to enter the relevant market and that can put competitive constraints on actual competitors. Vertical agreements are those between enterprises at different functional levels of the production and/or distribution chain. In other words, they are agreements between suppliers and their customers, such as between manufacturers of components and manufacturers of products utilizing those components, between producers and wholesalers, or between wholesalers and retailers. Particular agreements can have both horizontal and vertical aspects.

The main distinction between these two types of agreement is that, while horizontal agreements, especially ones to raise prices and restrict output, are harmful to competition in most cases, vertical agreements usually pose less threat to competition, and may often be beneficial from an efficiency perspective. Based on this finding, many jurisdictions apply different legal standards to the assessment of horizontal and vertical agreements, generally treating horizontal agreements more strictly.

Therefore, in order to protect the freedom of competition, the Competition Law banned any

Furthermore, in order, to be familiar with the best international practices, gain knowledge, and exchange experiences with world wide committees and organizations, the Directorate participated in several regional and international annual forums, including the International Competition Network (ICN) conference, meetings of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), and meetings between the United Nations Conference for Trade and Development (UNCTAD) and the government work team of competition experts.

The Competition Law

Competition Law No. 33, for the year 2004, was issued on September 1, 2004 although it had been in effect as provisional Competition Law since August 15th, 2002. It consists of four main segments:

- Prohibition of anti-competitive collusions.
- Prohibition of abuse of dominant positions.
- Regulating mergers and acquisitions (M&A).
- Ensuring fairness of economic transactions.

The provisions of the Competition Law apply to all production, commerce, and service activities in the Kingdom, as well as any economic activities occurring outside the Kingdom and have an effect domestically. The law is implemented in both the public and private sectors.

The Competition Law is based on free pricing according to the market mechanism and free competition principles. It exempts the prices of basic materials specified in

accordance with any other law, in addition to the prices set by the Council of Ministers. Through temporary measures exist to deal with exceptional circumstances such as an emergency or natural disaster.

The law also exempts the agreements with weak effects and the practices and arrangements leading to positive results with a common benefit that cannot be achieved without the exemption.

Punishments stated in the law consider the situation of the violator in the market and the level of violation to the provisions of the law.

Banning Anti-Competitive Practices

In order to guarantee the freedom of competition in the market; The law banned a group of practices that would restrict or violate competition among enterprises and companies operating in the market, leading to weakening enterprises' creativity, rejuvenation, and progress, which in turn would inflict harm on the economy's development process. Anti-competitive practices also deprive the consumer of access to high quality products at competitive prices and will inflict harm on small and medium enterprises and the foreign investments.

Anti-competitive practices banned by the Law are divided into:

- Anti-Competitive alliances
- Abuse of Dominant Position

It is noteworthy that the law had exempted the following cases from being anti-competitive practices and abuse of dominant position:

It is obvious that the number of files dealt with by the Directorate has significantly increased which indicates that there is a high level of awareness of the provisions of the Competition Law. The number of files reviewed by the Directorate increased, during the years 2004-2009. The Directorate reviewed 15 files in 2004 and 41 files in 2005. The difference in the number of reviewed files makes up a 26% increase and a growth of 173% compared to 2004. As for 2009, the directory handled 66 files, with a growth percentage of 34.7% compared to 2008. Despite the fact that the Competition Directorate was recently established, the number of cases that it has received since its inauguration is clear evidence of the effective role of the Ministry in implementing the provisions of the law and promoting the competition culture. The Ministry has adopted a policy that is followed by most advanced countries in the competition. This policy grants violators a chance to amend their wrongdoing in accordance with the provisions of the law. It is a provision that has had great impact on maintaining the balance of the market, and has contributed in promoting the competition cultures in various economic sectors. Also, the Directorate has reviewed the majority of the files at hand during 2009, an indication to the Directorate's ability to cover all different aspects as stated by the law.

Capacity Building

The employees of the Directorate have participated in several training courses demonstrating the Directorate's desire to expand the knowledge and skills of its employees so that they are fully capable of reviewing the competition cases.

Promoting Competition Culture

The Competition Directorate gives the promotion of competition culture a great deal of attention

because the Competition Law is one of the most important economic laws. The Directorate has decided to continue launching awareness campaigns on the provisions of the law to reflect the impacts and outcomes of the Competition Law. In this regard, the Directorate is:

- Launching a comprehensive audio and visual media campaign including broadcasting radio advertisements, publishing advertisements in the newspapers, and billboards.
- Publishing an annual report of the Directorate's activities and distributing it to several official parties and private sector institutions.
- Holding a seminar for judicial studies students in collaboration with the judicial institute
- Continually updating the Directorate's website.

Cooperation, exchanging information and experience with similar agencies abroad:

The Directorate aimed to consolidate its relations with a number of international bodies involved in applying competition law and policy. A number of agreements have been signed or agreed upon to be signed in the competition field with the following countries: Morocco, Saudi Arabia, Tunisia, Yemen, Egypt, Syria, Kuwait and the Palestinian Authority. These agreements contribute to enhancing cooperation between the authorities responsible for implementing the Competition Law and ensuring harmonization in its application. This will decrease the negative impacts on competition which may limit the positive outcomes arising from liberating commercial trade between countries.

Defendant	Competent Court	Year	Status
Vocational association	Amman Court of First Instance	2009	Under hearing
Commercial Market Mall	Zarqa Court of First Instance	2009	Under hearing
Paper cups plant	Amman East Court of First Instance	2009	Under hearing
Press agent	Amman North Court of First Instance	2007	Under hearing
Electric trading company	Amman South Court of First Instance	2007	conviction is issued
Computer trade company	Amman Court of First Instance	2007	conviction is issued
Mobile company	Amman West Court of First Instance	2007	Under hearing

Competition Directorate achievements

The Competition Directorate has dealt with a set of files, which were divided into the following categories: complaints, economic concentration requests, opinions on the concentration

processes and monitoring of them, consultancies on matters related to competition in various economic sectors, in addition to several studies and investigations conducted by the Directorate to keep a close eye on the market.

Distribution of files based on each one's nature

Name of the file	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Complaints	2	12	12	19	20	20
Studies & investigations	7	9	9	9	14	16
Consultancies	3	12	4	5	5	15
Monitoring Concentration requests	0	6	8	6	5	6
Opinions on the concentration processes	0	1	2	3	2	4
Concentration requests	1	1	0	1	2	1
Exemptions requests	2	0	1	0	1	4
Total	15	41	36	43	49	66

- Come into commercial establishments, offices, and stores during daily working hours to conduct inspections and searches
- View and seize documents, records, and files, or obtain copies of these files
- Question the suspected people of violating the Competition Law and record their testimony in transcripts issued for that purpose.
- The Chief Executive Officer of the Telecommunications Regulatory Commission
- The President of Jordan Chamber of Commerce
- The President of the Board of Amman Chamber of Industry
- The President of the Consumer Protection Society
- Dr. Yousif Mansour
- Dr. Basheer Al-Zu'bi
- Mrs. Nisreen Barakat
- The Director of the Competition Directorate (Committee Rapporteur).

2- Committee of Competition Matters

Pursuant to the Provisions of Article 14 of the Competition Law, the Committee of Competition Matters was founded to submit points of view and consultation for the Competition General Plan to be applied to the different sectors. The Committee also reviews matters put forth by the Minister that are related to the provisions of Competition Law, drafting laws and regulations relating to competition or those that grant new privileges and exceptional rights. The Committee of Competition Matters is chaired by the Minister of Industry and Trade and its members include:

- The Secretary General of the Ministry of Industry and Trade (as vice president)
- The Director General of the Insurance Commission

3- Jurisdiction

The Courts of First Instance shall have the right to hear cases related to violations of the provisions of the Competition Law, including the compensation and damages matters arising from such violations.

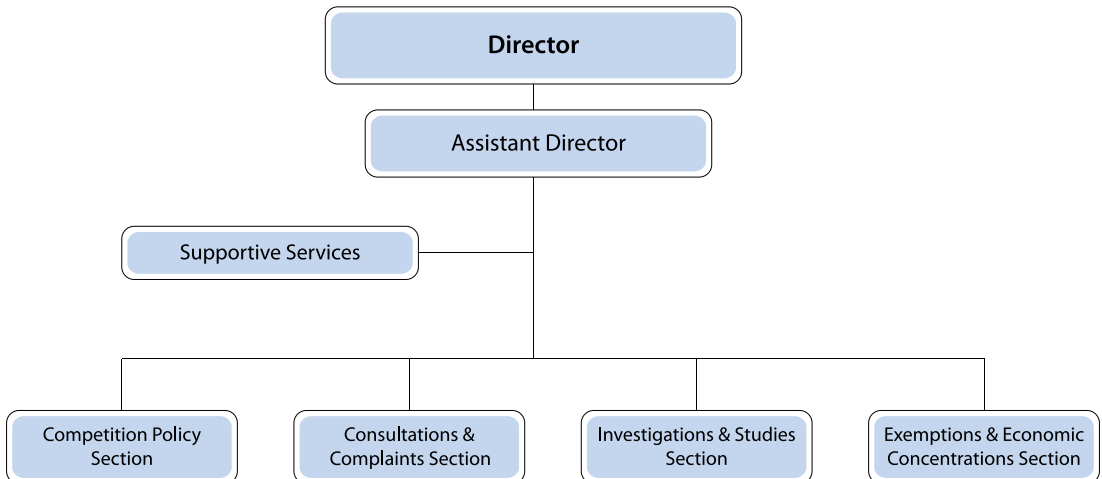
The office of the Prosecutor General shall be represented by a competent Prosecutor General. The Ministry filed a number of complaints before the competent Prosecutor General to be heard before Courts of First Instance.

following:

- Investigating anti competitive practices
 - Carrying out investigations that are either discovered by the Directorate or based on claims and complaints by other parties or competent courts
 - Receiving and following up on economic concentration requests, in addition to preparing reports and draft decisions in that regard
 - Publishing detailed records of Directorate issues, either by an initiative thereof, or under the request of concerned institutions
 - Participating in preparing the general plan and the regulations for the competition, along with any related studies
 - Promoting, protecting and encouraging the competition culture
- Utilizing the experiences of outside consultants and experts to carry out some tasks of the Directorate's mandate
 - Cooperating with foreign agencies within the same field of interest, for the purpose of exchanging information and data, and matters related to implementing the Competition Law.

The Directorate's cadre, up until 2009, constitutes of 12 employees, in addition to the director, all of them hold university degrees in Law, Economics, Engineering and Administration. The employees are distributed into the four sections of the Directorate, as demonstrated below:

An officer of the Competition Directorate carries out the necessary investigations and may:



The Jordanian economy, since independence, has come across different economic cycles, and the Jordanian government has played a unique role in the national economy according to the requirements of each era. According to observers, the 50s and 60s were eras in which the government had to step in due to the lack of financial capacity of the private sector on one hand, and the fear of taking risks on the other. Yet, the 90s witnessed remarkable changes that were mirrored by the fact that the culture of commercial openness and markets' globalization became widely known. The government endeavored to make strides to keep abreast with these developments by following the international vision. Furthermore, it started adapting a wide set of policies, procedures, and programs aimed at liberating the economy, correcting the malformations that resulted from the dominance of the public sector, therefore paralyzing the market's capacity, and misdistribution of resources at hand.

The economy of the free market is based on demand and supply, and the liberalization of prices from any restriction except those imposed by the principles of free competition.

The economy primarily depends on individuals' and institutions' private prosperity. Nonetheless, the market's economy does not minimize the role of the public sector in any way, or that of the government in organizing the economic process. The government seeks to provide the private sector with a stable economic environment that enables the private sector to implement and participate in its execution.

The competition policy is considered one of

the tools that contributes to boosting and protecting economic activity.

The policy organizes the methods and procedures that the private sector should adhere to and ensures the welfare of all relevant parties. These methods and procedures are demonstrated by the private sector providing commodities and services for citizens at the lowest rates and best qualities, encouraging creativity and development, in addition to increasing productivity and competition in the international markets. The Competition Law aims to create a suitable economic environment that stimulates business so that economic wellbeing can be achieved in a way that helps all beneficiaries through fulfilling the principles of sustainable development in reality. Drawing limits for anti-competitive practices directly serves economic and social considerations which are the main targets of governmental policies. Considering this, one appreciates the significant role of the Ministry of Industry and Trade in committing to the wise directions of His Majesty King Abdullah II, that aspire to do what it takes to uplift the national economy and deal with all the obstacles that may block the economic development process.

Competition Institutions

1- Competition Directorate

The Competition Directorate of the Ministry of Industry & Trade is entitled to implement the Competition Law. It was incorporated within the organizational body of the Ministry of Industry and Trade on December 18, 2002. The Directorate undertakes its tasks and competences in compliance with the provisions of Article 12 of the Law, which includes the

Dr. Martin Beck

Resident Representative

Konrad Adenauer Stiftung Amman Office



The present booklet is the result of a long-lasting and fruitful cooperation between Talal Abu-Ghazaleh & Co. International and Konrad Adenauer Stiftung in Amman. The workshop held on September 27th, 2010, whose proceedings are now presented to the public, was just one of many successful joint projects. Konrad Adenauer Stiftung is particularly proud—with the invaluable expertise of its highly recommended partner—to have been able to contribute to improving Jordan's competition law.

The efforts to improve Jordan's competition law are of utmost importance for the modernization process of Jordan for at least three main reasons. Firstly, a modern competition law will help Jordan meet international standards and to be perceived as a modern economy. This will also contribute to Jordanian efforts to attract further direct foreign investment. Secondly, an improved competition law will positively affect the lives of all Jordanians. It will increase fair competition between producers in Jordan by curtailing monopolies and oligopolies. Moreover, it is also advantageous for consumers because they will ultimately benefit from competition by paying fair prices when purchasing products on the market. Thus, a modern competition law has a

strong social component. Thirdly, and possibly most important, a modern competition law will help curtail corruption. From a political perspective, this appears to be crucial since the social protests in the Middle East first erupted in Tunisia and Egypt and then spread to the whole of the Arab Middle East which was inspired inter alia by the widespread wish to curtail corruption. A lot has been achieved. Yet, at the same time, further improvements are important. Therefore, it also must be taken into account that a law is only as good as the degree to which it is implemented. Thus, entrepreneurs who are disadvantaged due to violations of the competition law must be empowered to purge grievances. Moreover, judges must be trained in the competition law in order to proficiently assess abuses. They must be empowered to improve competition to the benefit of all Jordanians.

Both Talal Abu-Ghazaleh & Co. International and Konrad Adenauer Stiftung in Amman are committed to the aim of improving the Jordanian competition law. We hope and are confident that the present booklet may be found useful by those who share our aim.

economy. Such a blessed and established trinity of cooperation will most certainly benefit the public and the country at large.

It is appropriate, here, in this context, to mention the key role of His Excellency Dr. Talal Abu-Ghazaleh, in his capacity as Chairman of the UN Global Alliance for ICT and Development (UN-GAID). He is a main contributor for the provision of a unique experience in working with the United Nations through the introduction of the rudiments of sustainable knowledge development in our Arab region by launching the E-Collaboration Project as a strategic instrument for employing ICT in the achievement of total developmental goals. This instrument is important because it serves as an e-window to the realisation, through ICT, of

the Millennium Development Goals (MDGs) by 2015.

On September 21st, 2010 His Excellency Dr. Talal Abu-Ghazaleh launched in New York a global initiative to employ digital technologies in pursuing the MDGs. The initiative, which was warmly welcomed by UN Secretary General Mr. Ban Ki-Moon, took the name "Electronic Empowerment for the MDGs". It incorporated a set of Internet tools to provide users all around the world with access to resources and material necessary for accelerating progress towards the advisement of the millennium goals on the national level with the support of governments, private enterprises, academic institutions, and civil society.

Mr. Mustafa Nasereddin

Executive Director

Talal Abu-Ghazaleh & Co. International



The Talal Abu-Ghazaleh Organisation (TAG-Org) has always been keen to provide our national institutions all the support they need.

Reflecting the prestigious position it has maintained throughout the years, TAG-Org has emerged as a leading provider of professional and academic services, not limited to the training of gifted people in administration, finance, and business through Talal Abu-Ghazaleh Graduate School of Business, but also extending to involvement in supporting and enhancing the private sector's nationwide, regional, and worldwide capabilities and competitiveness in all facets of human activity. It further contributes to fostering the creation of a legal, institutionalised, and business environment necessary for the existence of a market that will both promote innovation and render to the public affordable goods and services. Along those lines, TAG-Org holds a wide array of specialised workshops and training sessions with the ultimate aim of creating a favourable economic atmosphere that keeps pace with required developments. Such endeavours include, but are not limited to, bringing about appropriate legislative changes in the context of sustainable economic development. No less

important, however, is the role of the public sector, which is sparing no effort in achieving sustainable economic growth rates that would reflect, with its positive and negative bearings alike, on people's standards of living.

In pursuance of such an end, the public sector is continuously working on the creation of a competitive investment environment founded on wider investment grounds by paving the way for local and foreign investors in a real and competitive environment.

The government's 2010 program, as we may all know, incorporated an explicit directive on the participatory role of the public and private sectors in examining the competitive features of Jordan's economy. The intended scientific studies, in this regard, are conducted to motivate and further develop the required business and investment environment, provide for the requirements for its success, and give priority to those enterprises with high benefit and potential of employing a local work force. Hence, we seize the opportunity to extend our regards to the Ministry of Industry and Trade for its efforts in development and modernisation with the aim of bringing about a successful Jordanian experience that sets the example for other countries in the Arab world.

In recognition of that positive sentiment, with a wholehearted support by His Excellency Engineer Amer Al-Hadidi and coordination with the Konrad Adenauer Foundation - Amman Office - we have organised a specialised seminar on competition and its impact on the

training programs and undertaking visits to several institutions and organizations concerned with competition in the world. In addition, the Ministry has played a significant role in training and rehabilitating Arab cadres responsible for the application of competition law in their respective countries, namely, from Saudi Arabia, Yemen and Syria.

The Ministry is constantly organizing raising-awareness programs to spread knowledge of competition law and policy through conferences and seminars targeting all audience categories and economic actors concerned at the Kingdom level. Moreover, the Ministry is currently engaged in the preparations for the third national competition conference to be held in the fourth quarter of this year, which will provide an opportunity to exchange experiences between relevant stakeholders concerned with competition policy and laws. A group of local, Arab and international competition experts are already invited and will be participating in this important conference.

In the area of law application, the Ministry is dealing with competition cases, according to a scientific methodology comprising legal studies and in-depth economic analysis of certain given practices, in order to measure or verify if they are in violation of the competition law provisions in accordance with best international practices. In light of findings and results obtained from the practical application of the law, the Competition Law has been revised and suggested amendments are currently pursued through the proper channels in order to ensure the optimal application of competition policy and law.

The policy of the Ministry in the application of the law had a positive and immediate impact in maintaining the market balance in the various economic sectors, as the Ministry provided the violators a chance to go back on their violations and to correct their situation in compliance with the law provisions– following in the footsteps of the most developed countries in the field of competition who implement a similar measure in

such situations, especially in the early years for the application of the law.

There is no doubt that the volume of cases that have been dealt with since the establishment of the Competition Directorate at the Ministry is clear evidence or an indication of the active role played by the Ministry in the application of the competition law and policy; As the total number of cases dealt with by the Directorate - since its establishment until the first half of this year- has reached (280) cases , which could be categorized according to their nature as follows : complaints, economic concentration operations, exception requests and consultancies/provision of advice on issues relating to competition as well as a series of studies and investigations conducted by the Directorate.

The Ministry has also referred a number of offending institutions violating the provisions of the law to the competent prosecutor. In addition, the judiciary has already issued conviction decisions in most cases and imposed financial penalties on violators, while the rest of the complaints are still under consideration by the competent courts. The peremptory conviction decisions taken by the judiciary are a clear indication of the safety and correctness of procedures adopted by the Ministry in dealing with competition cases, particularly with regard to investigation procedures undertaken by the Directorate staff; Who in turn, are considered officially as “law enforcement officers/ judicial police”. These procedures are in fact consistent with the Procedural Criminal Law.

Finally, I wish to reiterate my thanks to Talal Abu-Ghazaleh Organization and to Konrad Adenauer Foundation for organizing this symposium, which promotes the true partnership between the public and private sectors with the aim of upgrading the national legislative framework governing the economic activity in the Kingdom for the best interest of our beloved country and the welfare of our fellow citizens.

HE Eng. Amer Al-Hadidi

Former Minister of Industry and Trade



The Ministry of Industry and Trade is working hard to stimulate and improve both the investment and business environments, which should in principle contribute to the achievement of sustainable economic growth through laying foundations for a diverse national economy based on industries and services of high added value that will eventually lead to the creation of quality employment opportunities for citizens and improve their standard of living. The Ministry is also implementing programs and policies to support small and medium enterprises in the industrial and service sectors to increase their competitiveness and their contribution to the economic activity. The Ministry is putting as well a lot of effort in developing programs and policies that would enable Jordanian companies to better compete in global markets and to maximize their benefit from the free trade agreements concluded by Jordan with various countries of the world.

The Jordanian Government has identified development strategies in all sectors according to a specific vision and clear objectives; the economic indicators prove that we have achieved a great deal of what we aspire to in all areas, despite the negative effects of the global financial crisis which hit most economies of many countries. The GDP of Jordan reached a growth rate of 7.8% in the 2009 and unemployment rate went down to 12.4%. Investments benefitting from the Investment Promotion Law increased to 1.8 billion dinars,

accounting for 39% of foreign investments during the year of 2009, and foreign currency reserves reached 10.8 billion dollars, with an increase of 40% compared to its percentage in 2008. The deficit in the trade balance has decreased by 14.8%, which indicates that the Jordanian economy is performing very well and is in the right direction, and on its way to overcome all economic challenges facing the country, thanks of course to the royal directives and guidance.

The competition policy in Jordan seeks to reinforce the principle of market rules and freedom of prices according to rules regulating the freedom of competition that aim at realizing economic prosperity in the Kingdom and the protection of consumer interests as well as ensuring the integrity of business transactions and preventing alliances and harmful arrangements. The competition policy also aims to ensure protection against abuse of dominant position and to organize the market structure through monitoring and controlling economic concentration operations to ensure that no breach whatsoever of the competition rules is committed in the various economic sectors.

The Jordanian experience in the application of competition policy and law is considered one of the pilot experiences in the region, whereby the Ministry has taken several measures to optimize the application of competition policy over the past few years.

Since the issuance of the temporary law in 2002, a Competition Directorate has been established at the Ministry and provided with highly specialized cadre who are constantly subject to continued training and qualification programs. Moreover, a competition committee has been formed, and specialized judges and prosecutors have been designated by the Judicial Council to look into and to settle competition cases. The Ministry has also been affiliated or linked with relevant international competition bodies/ organizations, whether through the signature of cooperation agreements in the area of competition, or through

the legislations related to competition in light of the outcome of the practical implementation of the Law and according to the best international practices.

In order to establish the principle of partnership with the private sector through which the Ministry is aiming to increase the level of cooperation between the two sectors, especially with regard to legislations governing the economy in the Kingdom, the Ministry has adopted the initiative of Talal Abu-Ghazaleh Organization and the German Konrad Adenauer Foundation to arrange a national seminar entitled "Jordan's New Draft Competition Law: Achievement Made, Improvement Required."

The seminar has recommended the formation of a committee encompassing specialized professionals from the public and private sectors. The Committee has reviewed the provisions of the Competition Law, No. (33) of 2004 in accordance with a scientific methodology and proposed a set of necessary amendments to address the current loopholes, which resulted in the development of an overall framework

to amend the Law and to introduce a modern legislation that maintains a balanced market and protects the consumer.

This constitutes a reference book for scholars, researchers and those interested in the competition law and policy in light of the scarcity of Arabic books addressing this topic, as it contains a number of working papers and discussions of a group of Jordanian and Arab experts. It also reviews what has been achieved regarding the implementation of the competition law and policy in the Kingdom over the years.

The Ministry of Industry and Trade appreciates the initiative launched by Talal Abu-Ghazaleh Organization and the German Konrad Adenauer Stiftung which constituted a pioneering step for the establishment and translation of national economic policies and regulating legislations, which, in turn, have the greatest impact on improving the investment environment in the Kingdom from an overall and a holistic perspective for all national sectors contributing to building the present and future of this country.

HE Mr. Sami Gammoh

Minister of Industry and Trade



The Ministry of Industry and Trade undertakes a leading and pioneering role in the development and implementation of policies, legislations and programs that promote and enhance business and investment environments to increase the competitiveness and attractiveness of Jordan economy and to ensure the protection of the rights and interests of consumers and the business sector as well.

Achieving sustainable economic growth and creating an attractive investment environment requires the existence of a sound economic environment, based on fair competition that is commissioned according to market mechanisms.

Accordingly, the Competition Law No. (33) of 2004 was promulgated due to the concrete belief of the Ministry in modernization and innovation to cope with the economic openness and rapid developments that take place locally, regionally and internationally, and to meet our aspirations for the development of our national economy and to serve investors, businessmen and consumers.

Therefore, the Ministry of Industry and Trade carried out a set of procedures for the implementation of the provisions of the

Competition Law, which encompassed the establishment of the Competition Directorate at the Ministry equipped with highly specialized and qualified staff who are continuously subject to the necessary rehabilitation and training. No doubt that the number of cases handled by the Competition Directorate since its inception is clear evidence of the active role of the Ministry in the implementation of the provisions of Competition Law and policy. The total number of cases handled by the Directorate since inception and until 2010 reached 314 cases which were categorized by their nature: complaints, economic concentration operations, requests for exemption and advice on issues related to competition, as well as conducting a series of studies and investigations on the various economic sectors, and the information of which is disseminated in the annual competition report issued by the Ministry. On the other hand, the Judicial Council has also nominated the judges and prosecutors who have the jurisdiction to consider competition cases.

The Ministry was very keen to be connected to the relevant international competition bodies, either through concluding cooperation agreements in the field of competition or through training programs and visits to a range of bodies and organizations concerned with competition at the global level. The Ministry has concluded cooperation agreements in the field of competition with Morocco, Tunisia and Egypt. The Ministry is also planning to conclude agreements and memorandums of understanding and cooperation in the field of competition with Yemen, Saudi Arabia, Syria and Kuwait.

Moreover, the Ministry also endeavors to amend

INDEX

- 8** A word from HE Mr. Sami Gammoh, Minister of Industry and Trade.
- 10** A word from HE Eng. Amer Al-Hadidi, Former Minister of Industry and Trade.
- 12** A word from Mr. Mustafa Nasereddin, Executive Director of Talal Abu-Ghazaleh & Co. International.
- 14** A word from Dr. Martin Beck, Resident Representative of the Konrad Adenauer Stiftung-Amman office.
- 15** "Implementation of the Competition Law of Jordan"-Mr. Hussein Al Hamadani, Director of Competition Directorate, Ministry of Industry and Trade, Amman-Jordan.
- 24** The National Strategy "Towards a Modern Competition Law"-Dr. Amjad Al-Shraideh. Judge, North Amman Court.
- 32** "A Comparison between Arab Experiences with Competition Laws, Especially the Jordanian Experience" - Mr. Mohamed Bin Farraj - Competition Expert, Senior Advisor to the Minister of Trade, Representative of the Minister in the Competition Council (Defense of the Public Interest).





His Royal Highness Crown Prince Hussein Bin Abdullah





His Majesty King Abdullah II Bin Al Hussein



JORDAN'S
NEW DRAFT
COMPETITION LAW:

Achievement Made, Improvement Required

JORDAN'S **NEW DRAFT** **COMPETITION LAW:**

Achievement Made, Improvement Required

